الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 16 تشرين الثاني 2024
العدد 5355 السنة التاسعة عشرة
Samedi 16 Novembre 2024 nº 5355 19ème année
16 صفحة
50000 ليرة

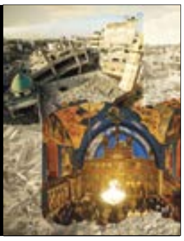

ثقافة

يد إسرائيل تمتد إلى آثار الضفة الغربية

14

بدء العمل بالإملاءات الأميركية في مطار بيروت! 2

لبنان يُفشل المناورة الاسرائيلية 2

إدارة ترامب تبارك ضم الضفة

8 - 9

متطرفون يهود حول قبر راحيل في بيت لحم في الضفة الغربية (أ ف ب)

قضية اليوم

تفاعل مع المسوّدة وردّ على شكل أسئلة
لبنان يُفشل المناورة الإسرائيلية

الخلاصة الأولى لما أحاط بإعداد الولايات المتحدة مسوّدة اقتراح لوقف الحرب على لبنان، أن المساعي السياسية دخلت مرحلة أكثر جدّية من سابقاتها. وهو ما كان واضحاً ارتباطه بالتطورات السياسية التي تمثّلت أولاً في الانتخابات الرئاسية الأميركية، ثم الميدانية حيث فشل العدو في الوصول إلى نتائج حاسمة على الأرض. لكنّ ذلك لم يمنع الأميركيين والإسرائيليين من القيام بمناورة تهدف إلى جعل لبنان مسؤولاً عن عدم التوصل إلى اتفاق في حال رفضه المسوّدة.

«الكمين» الذي نصبه الأميركيون (وإسرائيل) بدا واضحاً عن بعد للمسؤولين اللبنانيين المعنيين. وقد ساعد في ذلك أن العواصم العربية والغربية الداعمة لموقف لبنان، لمّحت إلى المسؤولين اللبنانيين بوجود نية بتحميل لبنان المسؤولية عن استمرار الحرب. وهو كلام قاله المسؤولون في مصر وفرنسا، كما كان لقطر دورها، لجهة لفت انتباه المفاوض اللبناني إلى آليات التلاعب التي يستخدمها العدو انطلاقاً من تجربتها في ملف غزة.

وعليه، اتفق الرئيسان نبيه بري ونجيب ميقاتي على اعتماد استراتيجية الغموض، ونجحا حتى اللحظة في عدم تسريب نص المسوّدة، كما تولّيا إشاعة أجواء تفاؤلية، لكن مع عدم الانجرار إلى الموجة التي كانت تضغط عليهما للسير في المسوّدة دون انتظار موقف حزب الله. وقد ساعد في هذه الاستراتيجية الموقف الإيراني الذي عكسه كبير مستشاري المرشد الإيراني علي لاريجاني الذي تزامنت زيارته لبيروت مع تسليم السفارة الأميركية مسوّدة الاتفاق للرئيس بري، إذ تعمّد لاريجاني الحديث صراحة عن دعم إيران ما يقرره اللبنانيون، مع الإشارة إلى الرئيسين بري وميقاتي والمقاومة.

وفيما يُنتظر أن يُجيب لبنان على الورقة الأميركية بورقة تساؤلات لا بورقة مواقف حاسمة، فقد تولّى الرئيس برّي التمهيد لذلك من خلال حديث أجراه مع جريدة «الشرق الأوسط» أمس، متعمّداً عدم الحسم سلباً أو إيجاباً. لكنه تقصّد عدم إعطاء أي جو تشاؤمي لقطع الطريق على أي نية إسرائيلية بتحميل لبنان مسؤولية إفشال المفاوضات، إذ نفى أن يكون هذا المقترح يتضمن أي نوع من حرية الحركة للجيش الإسرائيلي في لبنان، جازماً بأن «الأميركيين وغيرهم يعرفون أنه أمر غير مقبول ولا يمكن حتى النقاش فيه بالمبدأ، وأنه لا يمكن أن نقبل بأي مسّ بسيادتنا». كما نفى بري أن يكون المقترح متضمّناً نشر قوات أطلسية أو غيرها في لبنان. وكشف أن المقترح يتضمّن نصاً «غير مقبول لبنانياً»، وهو تأليف لجنة إشراف على تنفيذ القرار 1701، تضم عدداً من الدول الغربية. وقال: «هناك نقاش دائر الآن حول الآلية البديلة المقترحة، ونحن لن نسير فيها، فهناك آلية واضحة موجودة لا مانع من تفعيلها»، في إشارة إلى القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان التي تتولى مراقبة تنفيذ القرار الصادر في أعقاب حرب عام 2006.

(أ ف ب)

وحرص بري على تأكيد أن النقاش جار بالفعل حول هذه التفاصيل، وأن «الشغل ماشي والجو إيجابي والعبرة بالخواتيم»، وأشار إلى أن قدوم المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين إلى لبنان «رهن بتطور المفاوضات وتقدّمها». ورداً على استهداف مسقط رأسه تبنين قال: «يعتقد نتنياهو بأنه عندما يريد تنازلاً من شخص ما يقسو عليه، لكنّ هذه الأمور ما بتمشيش معنا». وتعليقاً على هذا الجو، قالت مصادر مطّلعة إن «النقاش جار، لكنّ التوقعات في لبنان ليست متفائلة، استناداً إلى التجربة مع الجانبين الأميركي والإسرائيلي، فالأخير وضع شروطاً يعرف أن لبنان لا يُمكن أن يقبل بها، وهو يتقصّد من ذلك تحميل لبنان مسؤولية فشل المفاوضات لأنه يريد مواصلة الحرب حتى كانون الثاني ومن دون سقوف». فيما كشفت مصادر دبلوماسية أن «الجو الخارجي لا يقلّ تشاؤماً عن التقديرات الداخلية، إذ إن الفرنسيين عبّروا بصراحة عن قناعتهم بأنهم لا يرون وقفاً لإطلاق النار قبل نهاية العام الجاري».

وفي ظل الحراك الدبلوماسي، أتت زيارة لاريجاني الذي أكّد أنّ «إيران تدعم أي قرار تتخذه الحكومة اللبنانية ولا سيما القرار 1701». لاريجاني القادم من سوريا، التقى بري وميقاتي، معتبراً أنّ الهدف من مجيئه تأكيد وقوف بلاده إلى جانب لبنان «حكومة وشعباً في كل الظروف». ومن عين التينة، ردّ لاريجاني على سؤال للصحافيين، فيما إذا كانت الزيارة هي لنسف الوثيقة أو المبادرة الأميركية بالقول: «نحن لا نسعى وراء نسف أي شيء بل نريد حل المشكلة وفي كل الظروف نحن نقف إلى جانب لبنان. ومن ينسف الأوضاع هو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأنصاره وأعوانه»، وقال: «عليكم التمييز بين أصدقائكم وأعدائكم».

وبعد لقائه بري، تحدّث لاريجاني عن الهدف من الزيارة: «في ظل الظروف الحالية التي يعيش خلالها الشعبان الفلسطيني واللبناني حياة صعبة بسبب ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات وجرائم ضدهما». وقال: «كانت لدينا خلال هذه الزيارة مشاورات وتبادل لوجهات النظر في مختلف المواضيع وأتمنى حلحلة كل هذه المشاكل والمصاعب التي يعيشها لبنان وحكومة لبنان في أسرع وقت ممكن».

وفي مقابلة مع قناة «الميادين» قال لاريجاني إنه اطّلع على المسوّدة التي تسلّمها لبنان، وقال إن فيها بنوداً إيجابية، ولكنّ القرار في النهاية يعود إلى الفرقاء اللبنانيين. كما أشار إلى أن إيران ستظل إلى جانب المقاومة، وهو موقف أكّد عليه في الاجتماع الذي عقده مع قيادات سياسية في مقر السفارة الإيرانية.

وكان لافتاً تعمّد لاريجاني ختم مقابلته مع «الميادين» بالتجول في باحة السفارة الإيرانية في منطقة الجناح، ومراقبة الأجواء حيث كانت المُسيّرات الإسرائيلية تجوب سماء العاصمة، في خطوة عُدّت تحدياً للعدو الذي كان يسرّب أخباراً عن نيته استهداف السفارة الإيرانية في بيروت.

وفي تل أبيب، تجنّبت الأوساط القريبة من نتنياهو الحديث عن تفاصيل المسوّدة، لكن ما لفت الانتباه، هو الاجتماع الذي ترأّسه الأخير بحضور موفده إلى واشنطن رون ديرمر والوزراء إيتمار بن غفير ويسرائيل كاتس وبتلئيل سموتريتش، وتولّى الإعلام المقرّب من رئيس الحكومة تسريب أخبار «عن التوجهات الإيجابية نحو عقد اتفاق مع لبنان».

وترافق ذلك مع نشر «القناة 12» نتائج استطلاع للرأي قال إن 67% من الإسرائيليين يدعمون التوصل إلى وقف الحرب على لبنان وغزة، مقابل 20% طالبوا باستمرار العمليات العسكرية. وتولّت هيئة البث الإسرائيلية الحديث عن أن المسوّدة «تتضمن إقرار الطرفين بأهمية القرار 1701، كما تعطي للطرفين حق الدفاع عن النفس إذا لزم الأمر». وقالت الهيئة إن الاتفاق يقضي بانسحاب قوات الاحتلال خلال أسبوع، وإنه سيصار خلال 60 يوماً إلى إنجاز انتشار واسع للجيش والقوات الدولية والقيام بعملية تفكيك البنى العسكرية وضمان انسحاب عناصر المقاومة من المنطقة إلى جنوب الليطاني. وفي المقابل، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن «التقدير في إسرائيل هو أن حزب الله قادر على مواصلة الحرب ولن يتعجل في قبول مقترح التسوية»، مشيرة إلى أن «تقديرات إسرائيل أن حزب الله والحكومة اللبنانية لن يقبلا حرية عمل إسرائيل في حال حدوث انتهاكات».

(الأخبار)

> التقديرات الداخلية والخارجية لا ترى وقفاً لإطلاق النار قبل نهاية العام الجاري

تفتيش مرافقي لاريجاني
تنفيذاً للإملاءات الأميركية في المطار

وقعَ إشكال في مطار بيروت بينَ جهاز أمن المطار وعناصر المواكبة المُرافقين لكبير مستشاري المرشد الإيراني علي لاريجاني. وفي التفاصيل، أن العناصر الموفدين من السفارة الإيرانية لمرافقة لاريجاني، تبلّغوا فورَ وصولهم إلى المطار بأنه سيجري تفتيش أغراضهم فرفضوا ذلك بحكم الحصانة الدبلوماسية التي يتمتعون بها، ما أثار إشكالاً تدخّل على إثره رئيس جهاز أمن المطار العميد فادي الكفوري الذي حسم الأمر استناداً إلى «تعليمات صارمة» بتفتيش كل الوفود الدبلوماسية كما ادّعى. وعلمت «الأخبار» أن «العناصر كانت بحوزتهم أربع حقائب وبعض الهدايا التي يحملها أي وفد ضمن الخطوات البروتوكولية، وقد وُضِعت في السيارات قبل أن يصرّ جهاز الأمن على إنزالها وتفتيشها كشرط للسماح للعناصر بالدخول إلى صالون الشرف واصطحاب لاريجاني من المطار، حيث كان في استقباله الدكتور خليل حمدان ممثلاً الرئيس نبيه بري على رأس وفد ضمّ طلال حاطوم وعلي حايك والنائب علي المقداد ممثلاً قيادة «حزب الله».

هذا المشهد يجعل السؤال عن واقع المطار أمراً لا بدّ منه. وإذا كانَ لا جِدال حول حق جهاز أمن المطار في تفتيش كل ما يصِل إلى المطار، لكن صارَ واضحاً أن هذا الحق لا يقتصر على الوفود الآتية من إيران من ضمن لعبة السياسة القائمة وتسليم أمر المطار للقرار الأميركي، إذ لم يتعرض أي وفد عربي ولا غربي لمثل هذا الموقف، ولا يجرؤ أي جهاز في المطار أساساً على التعرض لوفود عربية وغربية وأميركية كما فعل مع عناصر المواكبة الإيرانية. وبطبيعة الحال، لا يُمكن عزل هذه الواقعة عن سياق الحرب الإسرائيلية على لبنان التي استعجل البعض نتائجها وحسمها لصالح أعداء حزب الله، والإجراءات الأخرى التي تُتخذ إما بقرار من رئاسة الحكومة التي تمنع هبوط أي طائرة آتية من العراق أو إيران فقط بسبب هويتهما الطائفية، وإما بإيعاز من قائد الجيش العماد جوزف عون الذي أمر بتفتيش عناصر الحماية وفريق الأمن المكلّف بحماية منزل السفير الإيراني في منطقة اليرزة، داخل المربع الأمني الذي استحدثه الجيش حديثاً، بالقرب من منزل قائد الجيش. هذا السلوك الذي يستهدف دولة صديقة للبنان، يتحمّل مسؤوليته بالدرجة الأولى وزير الداخلية بسام المولوي الذي يتبع له جهاز أمن المطار. ولا يمكن إعفاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من المسؤولية، كون التعليمات الخاصة بأداء الأجهزة الأمنية تخرج من السراي الحكومي. ولا يُمكن فهم ما حصل، سوى رسالة للأميركيين بأن لبنان يلتزم الأوامر الأميركية بالتضييق على كل ما يخص حزب الله، لكن الأخطر في ذلك هو أن ما جرى هو نموذج عن القرار 1701 كما يريده الأميركي والإسرائيلي براً وبحراً وجواً، من خلال فرض قيود على حركة المطار والتحكم بالإجراءات الأمنية، وهو نموذج عن السيادة الجديدة، التي لا تُطبّق قواعدها سوى على إيران دون غيرها من دول العالم.

تقرير

العدو يريد اتفاقية رسمية مع لبنان تشرّع الاعتداء عليه!

يحيى دبوق

لن يكون هناك وقف لإطلاق النار في لبنان وفقاً لشروط إسرائيل وإملاءاتها التي ترقى إلى أن تكون أسوأ من الاستسلام نفسه. ليس لأن لبنان واللبنانيين - وحزب الله وشركاءه وبيئته تحديداً - يرفضون ذلك فقط، بل لأن إسرائيل نفسها ليست في موقع يسمح لها بفرض إملاءاتها كما ترد من تل أبيب وواشنطن. قد تكون هناك تسويات تفرض تنازلات متبادلة، وهي معادلة نظرية سليمة، لكن أن تجبي إسرائيل من لبنان ما لا تريد أن تدفع ثمنه، هدف غير قابل للتحقق.

واحد من الشروط التي تطرح على طاولة البحث بين الشريكين، إسرائيل وأميركا، هو إيكال المهمة - في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار - للجيش اللبناني لاستكمال «تدمير» البنية التحتية لحزب الله في منطقة جنوب الليطاني. بمعنى، تحويل الجيش اللبناني، إلى يد إسرائيلية طولى للقيام بما لم يستطع الكيان القيام به.

بالطبع، يوجد في لبنان من تستهويه شروط كهذه ويسعى إليها، وهي في الأساس مطلب رئيسي له ولزوم وجوده واستمرار تلقيه الدعم من الخارج. وهناك، أيضاً، من في المؤسسة العسكرية، أو ممّن هو محسوب عليها، لا يمانع إيكاله المهمة ويريدها فعلاً، لكن بعد أن يتفق اللبنانيون عليها أولاً. لكن كيف يقوى هذا الجيش على ضرب المقاومة وبنيتها التحتية؟ وماذا عن المقاومة وهل ترضى الانصياع؟ وماذا عن الجيش نفسه، ضباطاً وجنوداً، هل يريد أو هو معنيّ بمواجهة المقاومة وبيئتها؟ وكيف لجيش فيه مكوّن رئيسي مستمدّ من بيئة المقاومة أن يواجه هذه البيئة؟

الأسئلة في هذا البند الاستسلامي، الذي يستهوي البعض في لبنان، تطول جداً، لكن إجاباتها واضحة كثيراً.

البند الثاني الغريب هو «حق» إسرائيل في فعل ما تريد كي «تدافع عن نفسها» ضد حزب الله وقدراته وتهديده، سواء في لبنان أو في سوريا أو في أي مكان تراه مناسباً للعمل ضده. والغريب في ذلك أنه يراد من لبنان الرسمي أن يقرّ به، وأن يكون مكتوباً، وجزءاً لا يتجزأ من اتفاق وقف إطلاق النار.

المعنى، أن يقرّ لبنان، رسمياً، أن لإسرائيل أن تغير وتتوغّل وتغتال وتكمن وتخطف وتفجّر وتمنع وتحاصر، إذا أرادت، في كل الساحة اللبنانية، ليس على أساس حق الدفاع عن النفس الذي يحمل الشيء ونقيضه لجهة تفسيره وهو الذي لا يعطيها حق العمل الوقائي في لبنان، بل على أساس نوع من الاتفاقية الموقعة من لبنان الرسمي تسمح لها بالاعتداء عليه، من ضمن ما تراه هي، فقط، مناسباً لها.

والمفارقة أن «حقاً» كهذا لإسرائيل ليس غريباً في تاريخ الصراع معها. فهذا بند كان مطروحاً دائماً، وكان «حق» إسرائيل في عمل ما تريده في لبنان محفوظاً لها، سواء تناسب ذلك مع القوانين الدولية أو خالفها، وهو ما أدمنت على فعله منذ أن قامت في فلسطين المحتلة، اغتيالاً وإغارة وكمائن وخطفاً وحصاراً وتوغّلاً. وهذا «الحق» لم يأت باتفاق بطبيعة الحال، بل نتيجة القهر والقوة وفرض الإرادة بالوسائل العسكرية والتهديدات والتهويل على لبنان واللبنانيين، إضافة إلى مساندة الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. الاستثناء لهذه القاعدة المعمول بها إسرائيلياً، كان في مدة تقرب من عقدين قبل الحرب الحالية، حين سُحب هذا «الحق» من إسرائيل بالقوة، بعدما فرضت المقاومة قواعد اشتباك جديدة ردعتها عن مواصلة استخدامه.

عملياً، تريد إسرائيل أن «تستعيد حقها»، وأن تكون لها حرية العمل في لبنان كما تشاء، لكن هذه المرة مع مبالغة في الطلب: إقرار لبنان خطياً به، أو إقرار الدول العظمى وموافقتها عليه، وفي المقدمة الولايات المتحدة، وربما أيضاً بقرار يصدر عن مجلس الأمن.

الأشد غرابة من الطلب الإسرائيلي نفسه، هو أن يجري الحديث والنقاش في لبنان، وإن في الغرف المغلقة، عن إمكانات وفرضيات وسيناريوهات إقرار ما يعطي إسرائيل ما تريده. هكذا أحاديث ونقاشات لن تجدي نفعاً، لكنها تبقى في مرحلة ما بعد الحرب راسخة في أذهان المقاومين وبيئتهم، ما سيتطلب مدة طويلة جداً لاستعادة الثقة بهؤلاء وتجاوز سيئاتهم.

كيفما اتفق، هكذا «حق» لا يأتي بالتهويل، بل يسحب سحباً. وهو لا يتشكل عبر اتفاق، وإن كان غريباً عن المنطق أن يناقش به، بل يفرض فرضاً. لإسرائيل القدرة النظرية على فرض هكذا «حق»، وهو ما قامت به في سنوات ما قبل قواعد الاشتباك بينها وبين حزب الله، تماماً كما للمقاومة القدرة النظرية على فرض «حق» مغاير، تماماً كما كانت عليه الحال قبل الحرب. المعنى أن هكذا «حق»، وهكذا قواعد اشتباك رادعة، تتحدد وبناء على مجريات الأمور والأفعال وردود الفعل والخشية من الأثمان وغيرها من المقدمات.

القدر المتيقن أن هذين البندين معدّان لمرحلة ما قبل الاتفاق على بنود وقف إطلاق النار. أي إنهما، وإن كانا منتهى آمال الإسرائيليين، إلا أنهما منتفيا الوجود سلفاً لتعذر إقرارهما وانتزاعهما من لبنان، وهذا التعذّر مستمد من أن المقاومة موجودة وغير ممكن إزالتها. والمفارقة هنا أن تحقيق هكذا بندين وفرضهما على الساحة اللبنانية يتطلب من إسرائيل أولاً اجتثاث حزب الله بقدرته وبيئته ووجوده الكلي والخاص في أكثر من ثلث الجغرافيا اللبنانية، وأكثر من ثلث اللبنانيين. فإذا تمكّنت من فعل ذلك، وهو من الأمور غير الواردة عملياً ومنطقياً، عندها يمكنها فرض الشرطين على لبنان. لكن ما الفائدة في حينه من الشرطين أساساً في حال أنهت هي المهمة؟

تبقى الإشارة إلى نقطتين اثنتين: اشتراط إسرائيل إطلاق يدها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب هو إقرار من تل أبيب نفسها، مسبقاً، بأنها غير قادرة على «توفير البضاعة» عبر حربها الحالية. وهو نوع من الإقرار بالعجز، في سياق محاولة تظهير القوة والاقتدار. ومن شأن ذلك أن يزيد ثقة الجانب اللبناني باقتداره ودفعه أكثر لاستمرار صموده ومنعته في حرب باتت تراوح مكانها وتقضم من ناحية إسرائيل إنجازاتها.

في السياق نفسه، تؤكد إسرائيل عبر هذا الشرط أن لا فائدة ولا نتيجة مرجوة من الرهان على خيارات لبنانية داخلية للعمل ضد حزب الله، وإلا ما كانت لتطالب ببنود تتطلب منها التدخل العسكري المباشر لاحقاً. كذلك، لا ثقة إسرائيلية في خيارات وبدائل من خارج لبنان لفعل ما تعجز عنه هي، فيما إيكال المهمة إلى الجانب الأميركي، لإكمالها في ما وراء الليطاني عبر الترهيب والترغيب والعقوبات والتهويل، لا تبدو من الأهداف القابلة للتحقق.

في حال بدأت إسرائيل تقترح صيغاً مبهمة أو يمكن تفسيرها باتجاهين للبندين والشرطين المذكورين، فهذا يعني إشارة منها، عملياً، إلى قرب انتهاء الحرب التي تشنها على لبنان، ليس لأنه قد اتضح لها بأنهما غير قابلين للتحقق، بل كإشارة على أنها لم تعد قادرة على مواصلة هذه الحرب، وأن خسائرها فاقت قدرتها على تحمل جراحاتها وكبت تظهير تداعياتها.

ابراهيم الأمين

مطلب إسرائيل المرفوض: على الجيش واليونيفل العمل في خدمتي!

يُجمِع الخبراء في شؤون العدو على أنْ لا مجال لمقارنة تعامل كيان الاحتلال بمؤسساته السياسية والأمنية والعسكرية مع لبنان بتعامله مع الوضع في غزة والضفة الغربية. ويقدّمون دلائل كثيرة على هذا التقدير. الخبراء أغلبهم من المختصّين بالشأن الإسرائيلي، ويعيشون داخل الكيان، سواء أكانوا عرباً أم مستوطنين، وهم يعرضون الكثير من الدلائل على الاختلافات الجوهرية. لكنهم يُجمِعون أيضاً على أن واقع كيان الاحتلال اليوم يتميّز بوجود زعيم سياسي كبنيامين نتنياهو، يصعب تقدير خطواته بصورة عقلانية.

يمثّل العدوان المستمر على لبنان خطوة في مسار بدأه نتنياهو، مستنداً إلى تيار يميني له بعد انعزالي. وهو متمدّد في كل شرائح مجتمع الكيان. ولا يقتصر الأمر على مستوطنين لم يتحوّلوا بعد إلى الحياة المَدينية الكاملة (سكان المستوطنات حول غزة وفي الضفة وقرب لبنان)، بل هو تيار كبير جداً داخل الجيش، والخبراء يستدلّون على تجذّره على مستوى الكوادر الوسطى في الجيش من خلال طريقة عملهم في لبنان وغزة. فنحن أمام عدو مشبع بالكراهية، وجيش يمثّل قبيلة مهجوسة بعقدة التفوّق بالقوة، ولا ترى خلاصها بغير إبادة كل من حولها، لأنها تخاف من كل ما هو موجود حولها. وهي عصابة مسكونة بأساطير لا علاج لها في عالم السحر والشعوذة.

> يصعب تقدير أن الناس سيقبلون استسلاماً مقنّعاً حيث رفضوا الاستسلام المباشر فيما وقائع الميدان تعاكس الهوى الأميركي

ما يفيدنا في لحظتنا الراهنة أن لا شيء يجبر العدو على وقف جرائمه، إلا إشعاره بأنه مضطر إلى وقف القتل. وهذا أمر لا يحصل إلا متى أدرك عجزه عن الاستمرار، أو إن قرّر الغرب سد أنابيب الحياة الخاصة به. وحتى اللحظة، لا يبدو أننا وصلنا إلى هذه النقطة. ثمة تجارب جديدة مع الحظ يقوم بها جيش الاحتلال في الميدان، وهي تجارب دامية وسيكون لها أثرها الكبير على مسار أي تفاوض خلال الفترة المقبلة، علماً أن الجهات الراغبة بوقف الحرب تفكر بطريقة لا تتناسب مع العقلية السائدة لدى العدو. وما يصل إلينا سياسياً وميدانياً، هو أن إسرائيل تريد استسلاماً واضحاً. وتريد لهذا الاستسلام أن يُترجم على شكل عمليات تجريد للسلاح، يتولاها اللبنانيون بأنفسهم، وهو مصدر سوء الفهم المركزي لدى الجانب الأميركي، ولدى جهات لبنانية أيضاً. ويعتقد هؤلاء بأن ضغطاً داخلياً تقوده جماعات معارضة لحزب الله، يمكنه أن يفرض تنازلاً لم يحصل كل أعداء المقاومة عليه تحت النار. لذا من المفيد إعادة رسم المشهد بطريقة واقعية:

أولاً، إن إسرائيل تعمل الآن على تنظيم سرديتها للحرب في لبنان وتحديد إطار للأهداف التي تريد تحقيقها. وهي انتهت خلال الساعات الـ 36 الماضية إلى موقف توجّب على العدو إعلانه، وهو أن الحرب هدفها إعادة سكان الشمال وإبعاد حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، مع توضيحات بأن الحرب لا تهدف إلى تدمير حزب الله أو تغيير الواقع السياسي في لبنان.

ثانياً، يبدو أن شيئاً من التبدّل طرأ على برنامج التعاون الأميركي - الإسرائيلي، وقد يراه البعض مناسباً لإسرائيل، لكنّ المؤكد أنه سيكون مناسباً للمصالح الأميركية. وحين يحصل التطابق فلن يغضب أحدهما، ولكن في حال حصول تصادم، فإن على إسرائيل تقديم التنازل. وسيكون من السذاجة الاعتقاد بأن البرامج الضخمة التي يضعها دونالد ترامب أمام إدارته الجديدة يمكن أن تخضع لابتزاز أحد، بمن في ذلك إسرائيل. وعلى حدّ تعبير دبلوماسي عربي في واشنطن، فإن المعادلة تقوم الآن على الشكل الآتي: على إسرائيل مواءمة أهدافها مع أهداف أميركا وليس العكس. وإذا كانت القواسم المشتركة بين الطرفين كبيرة جداً، فإنه من الواضح أن إبقاء الشرق الأوسط مشتعلاً، وتوسيع دائرة الحرب، ليسا في رأس أولويات ترامب.

ثالثاً، طلبت إسرائيل من الإدارتين الحالية والمقبلة منحها المزيد من الوقت لتحقيق مكاسب إضافية على الأرض لاستثمارها في المفاوضات. والمهم في هذه النقطة أن نفهم أن الكرة في ملعب لبنان، لجهة إدراك أن العدو لن يستطيع فرض تصوّره للحل من دون تحقيق إنجاز كامل على الأرض. وهو ما لم يحصل. وثمة اعتبارات كثيرة تحول دون ادّعاء العدو بأنه قادر على فرض شروطه. وبالتالي، فإنه من غير المنطقي أن يخرج في لبنان من يدعو إلى القبول بالشروط المقدّمة لوقف الحرب. فدعوة كهذه تغفل أن تحقيق الشروط الإسرائيلية يستهدف حرباً أهلية في لبنان، بديلة عن الحرب الإسرائيلية على لبنان.

رابعاً، ما يريده العدو من تشكيل لجنة رقابة دولية جديدة لضمان تنفيذ القرار 1701، هو أن يتولى الجيش اللبناني والقوات الدولية تحقيق ما لم يقدر على تحقيقه هو. والعدو يريد أن يقوم الجيش واليونيفل بحملة عسكرية مفتوحة، هدفها نزع سلاح المقاومين في كل المنطقة الواقعة جنوب الليطاني. ويرى ذلك في برنامج عمل مفتوح، يقوم على الدخول إلى منازل الناس وأرزاقهم ومصانعهم ومعاملهم ومدارسهم ومساجدهم، وأن يحصل ذلك بالقوة. وإذا كان مفهوماً أن يصرّ العدو على ذلك، فالخطير أن يخرج في لبنان من يجاريه في الأمر بحجة منع استمرار الحرب.

خامساً، التعامل مع طلبات إسرائيل، ولو حظيت بدعم أميركي، على أنها التزامات واجبة على السلطة اللبنانية وقواها العسكرية والأمنية، يعني أن في لبنان من لم يتعلم الدرس بعد، وأن هناك من هو مستعد للذهاب نحو مواجهة أهلية أكيدة، لأنه واهم من يعتقد بأن أبناء الجنوب، وخصوصاً المقاومين منهم، سيقبلون بأن تقوم جهات لبنانية، سياسية كانت أو عسكرية أو أمنية، بالدخول إلى منازلهم لنزع سلاحهم بحجة أن في ذلك خرقاً للقرار 1701، مع الإشارة إلى أن إسرائيل تريد هذه العملية وفق لائحة تقدّمها هي بصورة يومية. وهي تعلم أن القوات الدولية ستكون في خدمتها، لأن هذه القوات هي من سيتولى تقديم لائحة يومية إلى الجيش والقوى الأمنية اللبنانية تشمل منازل وممتلكات وأمكنة يجب «تطهيرها» من السلاح أو حتى التثبت من عدم وجود سلاح فيها. وهذه اللوائح، هي في حقيقة الأمر، جوهر برنامج العدو الذي لم يتحقّق بعد.

الحرب القائمة قاسية، وقاسية جداً، والتضحيات كبيرة وكبيرة جداً. لكن، بعد كل ما حصل، فإن فكرة الخضوع المباشر أو غير المباشر لرغبات العدو، فكرة غير مطابقة لمواصفات من قدّم الدماء والشهداء، وغير ممكنة التحقّق مهما حلم الحالمون!

تقرير

المقاومة تواصل استهداف العمق حتى ما بعد حيفا

قوات العدو تتراجع من شمع بعد اشتباكات عنيفة

العدو يستهدف مركز «اليونيفل» في شمع

بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من بلدة شمع، أمس، سقطت قذيفة مدفعية من عيار 155 ملم في باحة مقرّ قيادة القطاع الغربي والوحدة الإيطالية عند الأطراف الغربية للبلدة. وبحسب مصادر أمنية، فإن القذيفة الإسرائيلية التي لم تنفجر، كان هدفها «ترهيب الجنود والموظّفين الذين وقفوا يتفرّجون على استهداف المقاومة للجنود الإسرائيليين في مقام النبي شمعون والقلعة الأثرية المقابلة للمركز، وقاموا بتوثيقها بالتقاط الصور والفيديوهات». وإثر ذلك، تحدّث وزير الخارجية الإيطالي مع وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، محتجاً، واعتبر أن «الحادث غير مقبول». وقال الوزير أنطونيو تياني إن «ساعر أكّد له أنه سيتم إجراء تحقيق فوراً». وخلال الاشتباكات، سارت دورية تابعة للوحدة الفرنسية في محيط بلدة شمع حيث كان ينتشر جنود العدو، في توقيت استثنائي برغم الخطر المحدق بأفرادها. ولدى عودتها إلى الناقورة، تعرّضت لحادث سير على طريق عام شمع - البياضة. وبحسب بيان «اليونيفل»، قُتل جندي «حفظ سلام» فرنسي وجُرح ثلاثةٌ آخرون بانقلاب آليتهم. وعلمت «الأخبار» أن القتيل امرأة برتبة ضابط.

(الأخبار)

العدوان على الضاحية الجنوبية أمس (هيثم الموسوي)

رفع العدوّ الإسرائيلي، أمس، وتيرة غاراته الجوية ولا سيما على الضاحية الجنوبية، بالتوازي مع محاولته تحقيق اختراقات برّية في الجبهة الجنوبية. وأمس هو اليوم الرابع على التوالي الذي يُغير فيه العدو على الضاحية خلال ساعات النهار، مستهدفاً عبر أكثر من موجة، مبانيَ في الغبيري وبرج البراجنة وحارة حريك والحدث، ومبنى في الطيونة مقابل حرج بيروت. وفي المقابل، تصدّت المقاومة للقوات المتوغّلة داخل الأراضي اللبنانية، فيما شنّت عدداً من الهجمات النوعية في عمق فلسطين المحتلة، واستهدفت تجمّعات لقوات العدو في المستوطنات القريبة من الحدود. ووفقاً لـ«الإعلام الحربي»، استهدفت المقاومة بالصواريخ تجمّعات لقوات العدو عند الأطراف الشرقية والجنوبية لبلدة مركبا، والأطراف الشرقية (مرتفع كحيل) لبلدة مارون الرأس، والأطراف الشرقية لبلدة طلوسة، وفي بوابة العمرا عند الأطراف الجنوبية لبلدة الخيام. كما استهدفت تجمعاً عند الأطراف الغربية لبلدة الجبين بصاروخ موجّه، وتجمعين في بلدتي مارون الرأس وحانين، بمحلّقة مفخّخة كبيرة وطائرة مُسيّرة انقضاضية. وفي الداخل المحتل، استهدفت المقاومة قاعدة شراغا (المقر الإداري لقيادة لواء غولاني) شمال عكا بصلية صاروخية، وقاعدة طيرة الكرمل جنوب حيفا بصلية من الصواريخ النوعية. كما استهدفت بالصواريخ مستوطنة ديشون وتجمّعات لقوات العدو في مستوطنات مسكاف عام وسعسع ويرؤون وبرعام والمنارة ودوفيف وفي ثكنة يفتاح. واستهدفت تجمعاً في مستوطنة يرؤون بمُسيّرة انقضاضية وتجمعاً في ثكنة دوفيف بمُسيّرة انقضاضية أخرى.

وكان بدأ يوم أمس، مبكّراً عند ساعات الفجر، حين اندلعت اشتباكات بين قوات العدو والمقاومين في بلدة شمع، وأطراف طيرحرفا. واستهدفت المقاومة تجمّعاً لجنود العدو في باحة مقام شمعون الصفا الواقع على تلة في الأطراف الشرقية لبلدة شمع، فانكفأ هؤلاء جنوباً باتجاه محيط بلدة طيرحرفا. وكانت قوات العدو في شمع، قد تعرّضت لثلاثة استهدافات متتالية، ما أدّى إلى سقوط إصابات مؤكدة في صفوفها. وقبل ذلك، استهدفت المقاومة دبّابتي ميركافا في وادي عين علما، بين علما الشعب وطيرحرفا،

> كثّفت المقاومة استهداف تجمّعات قوات العدو بالطائرات المفخّخة والصواريخ

ودبابة أخرى في وسط بلدة شمع. كما استهدفت جرّافة وناقلة جند، كانت من ضمن القوة المؤلّلة التي دخلت إلى شمع من مثلث الجبين - طيرحرفا، ومن وادي ججيم وتلّة إرمد في الوادي المتصل من الضهيرة وعلما الشعب إلى شمع وطيرحرفا. وبالتزامن، استهدفت مدفعية العدو وادي عين علما وطيرحرفا بالقذائف الفوسفورية والمدفعية، قبل أن يشن الطيران المعادي غارات عدة على طيرحرفا ومجدل زون وشيحين. كما أشارت معلومات إلى أن قوات العدو قامت بتفخيخ مقام شمعون الصفا، وعدد من المنازل المحيطة، تمهيداً لتفجيرها لاحقاً. وبعد التصدّي في شمع، انكفأت القوة المعادية إلى وادي ججيم، فيما انكفأت قوة أخرى كانت مرابضة على مثلّث الجبين باتجاه وادي الجبين - يارين. ومساء أمس، توقّفت الاشتباكات على محور مثلث الجبين - طيرحرفا - شمع، بين المقاومين والقوات المعادية التي كانت تحاول التقدّم باتجاه البياضة ووادي حامول نحو مدخل الناقورة الشمالي، وهو هدف مسارَي التقدّم، سواء من وادي حامول - طيرحرفا، أو من شمع - البياضة. ويهدف العدو إلى توثيق صورة لقواته أمام مدخل الناقورة، واعتبار ذلك إنجازاً بالنسبة إليه، علماً أن الناقورة بلدة حدودية صغيرة، لكنّ العدو عاجز حتى الآن عن الوصول إلى مدخلها.

وفي القطاع الأوسط، تراجعت حدة الاشتباكات بين المقاومين وقوّات العدو على محور عيترون - عيناثا - بنت جبيل، بعد الضربات التي تلقّاها جنود العدو، ولا سيما في مواجهات عيناثا. واستعاض العدو عن فشله الميداني، بتكثيف غاراته وقصفه المدفعي لبلدات قضاء بنت جبيل، مثل الطيري وكونين وبيت ياحون وعيناثا وبرعشيت وحداثا وشقرا وتبنين وعيتا الجبل وحاريص. وحول عيتا الشعب، رُصد تحرّك لآليات العدو قُبالة مثلث القوزح - رامية - بيت ليف، بالتزامن مع غارات مكثّفة استهدفت حانين، وتبدو هذه التحرّكات مفهومة ضمن خطّة التوغل الإسرائيلية باتجاه مدينة بنت جبيل، والتي تعتمد على تأمين المرتفعات المشرفة على المدينة ومحيطها، من حانين إلى الطيري، في حال أراد العدو التقدّم من ناحية عين إبل عند الأطراف الغربية لبنت جبيل.

(الأخبار)

تقرير

مستشفيات صور على خطّ المواجهة الأول

راجانا حمية

منتصف الشهر الماضي، أقفل مستشفى صلاح غندور أبوابه، وكان الأخير عند خطّ المواجهة، بعدما أصيب محيطه القريب في إحدى الغارات، ليبقى مستشفى تبنين الحكومي وحيداً عند الخط الأمامي، بعد إقفال مستشفيات ميس الجبل وبنت جبيل ومرجعيون. غير أن استمرار القصف الهمجي سيدفع على الأغلب إلى إقفال مستشفى تبنين لتعرّضه بشكلٍ يومي لعددٍ من الغارات، وهو ما جعل خدماته تقتصر على «تثبيت الحالات» قبل تحويلها إلى مستشفيات صور التي أُلقي العبء الأكبر عليها. فمع اشتداد القصف في المناطق الحدودية، تحوّل الضغط إلى مستشفيات «جبل عامل» و«حيرام» و«اللبناني الإيطالي» في صور، إلى حيث تُنقل الإصابات. صحيح أن هذه المستشفيات لا تزال قادرة على استيعاب الجرحى، إلا أن المشكلة تكمن في صعوبة نقل الجرحى من الخطوط الأمامية، إما بسبب صعوبة تنقّل سيارات الإسعاف لكونها تحوّلت إلى أهداف للعدو أو بسبب طول المسافة، إذ يبعد أول مستشفى في صور عن الحدود نحو 30 كلم.

مع ذلك، لا حلول أخرى في ظل الاستهداف المتكرر للمستشفيات الأمامية. ولذلك، منذ بدأت هذه تتعرض لضربات، اتّخذ المعنيون في صور الإجراءات اللازمة لضمان تأمين الخدمات مع زيادة الضغط عليها. وهو ما حصل بالفعل، حيث أشار المدير العام لمستشفى حيرام الدكتور سلمان عيديبي إلى أن «عدد ما يستقبله المستشفى من الجرحى يصل في أحيانٍ كثيرة إلى نحو 35 إلى 40 جريحاً يومياً». والأمر نفسه ينطبق على مستشفى جبل عامل. وحتى اللحظة، لا يزال عدد الجرحى الذين يصلون إلى مستشفيات صور مقدوراً عليه، إضافة الى استمرار استقبال المرضى العاديين وفق المدير العام الدكتور وائل مروة، مؤكداً أن «لا خوف من انقطاع المستلزمات والأدوية، إذ تصلنا بالتعاون مع وزارة الصحة بعض المساعدات الطبية، ولا تزال شركات المستلزمات والأدوية تزوّدنا بما يلزم ولكنّ التسليم يكون في بيروت أو في صيدا». غير أن ما يؤرق أصحاب تلك المستشفيات، وفق عيديبي، هو الضغط النفسي لدى العاملين والأطباء «بسبب العصف المتكرر للغارات التي تسقط بالقرب منا أو بسبب نزوح عائلاتهم وخوفهم عليهم». والمشكلة الثانية هي نقص الطواقم التمريضية، وهو ما أشار إليه نقيب أصحاب المستشفيات، سليمان هارون، بقوله إن «قسماً كبيراً من هؤلاء نزحوا مع عائلاتهم»، ولأن من الصعب إلزامهم بالبقاء كما يصعب تأمين البديل «يتحمل العبء المتبقّون في المستشفى والذين يعملون لساعات إضافية»، وهو ما يجري في معظم المستشفيات، لعدم قدرة إداراتها على تأمين إقامة لطواقمها باستثناء القليل منهم. ويوضح مروة أن حاجة المستشفى إلى خدمات الطواقم التمريضية دفعت إلى «تخصيص مبنى تابع للمستشفى للممرضين والعاملين مع عائلاتهم». غير أن أحداً لا يمكنه أن يلزمهم بالبقاء في العمل، ولذلك خلق هذا الأمر نقصاً فادحاً، دفع بكثير من المستشفيات إلى تحميل العبء للممرضين الموجودين من جهة والتخفّف من بعض الأقسام.

العدوان على مدينة صور أمس (أ ف ب)

مقالة

ملاحظات على هامش العدوان

الاعلام المستزلم وقيادة المقاومة

حبيب الشرتوني

* أمسى عددٌ من الإعلاميين والمحللين في لبنان يتنافسونَ مع عددٍ من السياسيين وحتى المواطنين المستزلمينَ للخارج بسبب تطرُّفهم الطائفي أو العنصري على عملية تزكية نار الفتنة، من خلال اعتمادِ مفرداتٍ لا تحملُ في طيَّاتِها غيرَ الحقد والعنصرية والنميمة، التي تضعِفُ الشعورَ القومي وتزرعُ الشكّ في نفسِ القريبِ والبعيد.

وقد ثبُتَ مراتٍ ومرات تقاضي معظم هؤلاء أموالاً من سفارات وجهات غريبة. ولكن لعدم وجود دولة أو قوانين لدينا لمُحاسبتهم، تُشجِّع المجاهرة بالطروح المعادية للمصلحة الوطنية والمعاكِسة للوفاق في المجتمع.

والأدهى أنَّ وسائل الإعلام على اختلافها، تبثُّ من دون تحفّظ تقاريرَهم وحواراتِهم، لنسمعَ كلاماً باطلاً بحجة إبداء الرأي.

لكن بالرغمِ من كل تلك الجهود المضنية، تقفُ الغالبيةُ الساحقة منَ الشعب موقفاً وطنياً جامعاً وواعياً لمؤامرات العدو وحلفائهِ، بعد الذي عاناهُ الناسُ من نتائج تلك المؤامرات على مدى العقود الأخيرة، ما أجهضَ كل تلك المحاولات.

* صرَّح رئيس وزراء العدو أنَّ عملية اغتيال السيد حسن نصرالله وتفجير أجهزة البايجر تمت بالرغم من معارضة كبار المسؤولين الأمنيين. وهذا له قصد واضح، وهو عدم تعريض أي منهم لأية مُساءلة أو محاسبة مُحتملَة في المستقبل، مع أنَّهم المنفذون الفعليون. وحتى يوحي بالتالي للإدارة الأميركية الجديدة وللعالم، برفعة أخلاق هؤلاء والتزامهم بالمعايير الإنسانية، فيما أثبتَت الوقائع خلوَّهم من أي شعورٍ إنساني أو أخلاقي، كما لم يعُد الرأي العام العالمي يصدِّقُ خداعَه الدائم والمكشوف.

* إنَّ استغراب المسؤولين عندنا عدم تحرُّك الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية في الغرب حيال الحاصل من جرائم ضدَّ الإنسانية في لبنان وفلسطين والمنطقة، كما حصلَ من قبل، قد ظهرَ أيضاً في أفعال تلك الدول والحكومات من خلال دعمِ إسرائيل وقمعِ المحتجين والمتظاهرين من مواطنيها والمقيمين فوق أراضيها، وهذا أدَّى إلى نقمة شعبية عارمة وسط الشارعِ الغربي، ما سينعكِسُ على نتائج أية انتخابات في الدول الأوروبية تلك، على غرار ما حصل في الولايات المتحدة التي أُسقِطَت فيها إدارةُ الحزب الديمقراطي مع فارق ملفت وغير مسبوق في تعداد الأصوات الناخبة، بعد أن بالَغت بدعمِها للجرائم والمجازر، مع ما رافقها من أكاذيب وبيع أوهام حيال وقف الحرب وإدخال المساعدات وتجنُّب وقوع ضحايا من المدنيين.

ولا تزالُ بعد رسوبِها تتخبَّط في لعبِ أدوار الحلول الديبلوماسية ذات الطابَع المسرحي، فيما لن نَحْكُم الآن على مدى نجاح أو فشل الأداء الجديد لإدارة الرئيس المنتخب، قبل أن يتبيَّن ذلك، إنما يُحكَم على أدائه السابق.

وقد لاحت بوادرُ التغيير الأوروبي في فرنسا، حيث استطاع حتى الآن الرئيس الفرنسي تحريف نتائج الانتخابات لصالح تحالف حزبه من خلال التعيينات الوزارية، والتي لن يستطيع لا هو ولا سواه تحريفها مجدداً في ظلِّ المزاج العام الذي سيولِّدُ كما يبدو بيئةً سياسية ذات توجُّه جديد في القارة العجوز.

القيادة من دون قائد

* يتعجَّبُ كُثر كيف يمكن إدارة المعارك العسكرية من دون قيادات بارزة ودمن ون قائد أعلى، ومردُّ ذاك التعجُّب هو اعتيادنا على شخصنة كلّ مشروع وكل إدارة على الطريقة التقليدية، دون بلوغِنا طورَ الفكر المؤسساتي الذي يقومُ عليه عالمُنا المعاصر.

فلقد أرست المقاومة في لبنان ومنذ سنوات، وسائلَ متطوِّرة تسمحُ بذلك من خلال تخطيط مُسبق يُدعى في العلوم العسكرية لدى بعض الجيوش بالمشاريع. ويتمُّ من خلال دراسة طبيعة الجغرافيا والأرض التي ستدورُ فوقها المواجهات من كلّ حدبٍ وصوب، ما يسمحُ باستخدامِ الأنفاق المُجهزة في دعمِ تلك المواجهة.

ويتمُّ في الوقت نفسِه اختيار الأسلحة الملائمة مع توزيعها على عدد المقاتلين المُدرَّبين كلٌّ على سلاحِه، والمنتشرين ضمن مجموعاتٍ صغيرة، يتناسبُ تعدادها وانتشارها مع مساحة الأرض المُراد الدفاع عنها بكلّ تضاريسها وتنوُّعِها. وقد تلقَّت المجموعات تعليمات عن كيفية التحاقها بمواقعها وتدرَّبت على ذلك.

وبالطبع تُدرس في الأخير سُبُل إمدادهم بالذخائر والمؤن كما إجلائهم في حال الإصابة.

وقد دونتُ في العام 2012 مقالاً طويلاً اجتزئ منه فقرةً تقول:

فلم تعد المقاومة إذاً بحاجة ماسّة إلى قياديين بارزين لخوض معاركها أو إلى غرفة عمليات تتحكّم بمسار المعركة برمّتها، بل إلى القياديين الميدانيين للمجموعات، وإلى إشارة البدء، ما لن يعطّل فعاليتها في أيّ حالٍ من الأحوال.

وكي أساهمَ ولو قليلاً في طمأنة الناس إلى مصيرهم بالرغمِ من التضحيات التي لا بدَّ منها خلال الحروب، أضيفُ عبارتين أُنزلتا من الأعلى على أغنية ونشيد، إذ جاء في الأولى: «بكرا بيخلص هالكابوس وبدل الشمس بتضوي شموس، (والمقصود ليست الشمس العادية بل شمس الحق التي وردت في أغان عدة، إحداها عبرية. إذ دوَّنتُ في ذاك العام:

قلَّما سمعنا بغيبوبة دامت سنوات ثماني قبل مصارعة الموت كما حصل لأريل شارون، وكأنَّه عقابٌ إلهي يُستخرجُ منه عبرة لمن اعتبر. وقد جاء في أغنية قيل عنها عبرية وأُنشدت له منذ سنوات عدّة مستشرفة الواقعة: سفّاح مش مجنون، يا ويلك بكرا يا ويلك، بكرا الشمس بتكسر عينك وين ما بتكون. فهل هي شمس الحق؟!).

وجوهرُ ما في هذا المقطع هو: على أرضِ الوطنِ المحروس.

وجاء أخيراً في النشيد الثاني تأكيدٌ يقول: بالدمِّ محصَّنة أرضك يا لبنان.

ولكن حتى تُقال الحقيقة كاملةً على ضوء الواقع، لا يمكن إنكار حدوث أخطاء جِسام، قلبت بعض المعادلات رأساً على عقِب بين ما جُهِّز من إمكانيات وبين ما ألحِقَ من خسائر ودار من مفاجآت، نتيجة سوء التقدير والاعتماد على بعض القادة، وتفوُّق التقنيات الأميركية والغربية المُعطاة للعدو.

تقرير

معاناة النزوح مضاعفة على النساء

خطر تحرّش وتحدّيات الحمل والولادة

زينب حمّود

إلى خطر الموت والنزوح القسري وخسارة الأرواح والمنازل والأرزاق، تواجه النساء النازحات معاناة مضاعفة خلال الحرب، من بينها تحدّيات الحمل والولادة وتأمين الحاجات النسائية في أماكن النزوح، عدا عن ارتفاع مخاطر التعرض للاعتداءات الجنسية، سواء في مراكز الإيواء أو في الشقق السكنية التي تقطنها عائلات عدة. ولأن تداعيات الحرب ليست متكافئة بين الجنسين، خصّ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن عام 2000 النساء بالوقاية والحماية والإغاثة والإنعاش لأنها أكثر تأثراً بالحروب والنزاعات. لذلك «وضعت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية خطة وطنية لتطبيق القرار الأممي عام 2017، صوّت عليها مجلس الوزراء عام 2019، ونقوم بترجمتها حالياً على الأرض من خلال المتابعة اليومية لشؤون النازحات في مراكز الإيواء»، بحسب رئيسة الهيئة كلودين عون.

الخطر الأكبر الذي تواجهه النازحات هو التعرض للتحرش الجنسي في مراكز الإيواء، حيث تشترك عائلات في غرف واحدة تفصل بينها شراشف من قماش، وتغيب الحراسة عن بوابات المراكز المشرّعة، إضافة إلى ارتفاع خطر التعرض للعنف الجنسي بين الأقارب والمعارف في الشقق السكنية التي تقطنها أكثر من عائلة. وتؤكد عون في هذا الإطار «بدء وصول شكاوى إلى الجمعيات عبر الخط الساخن عن حالات تحرش جنسي هي أقل بكثير من عددها الفعلي». لذلك، «وزّعنا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية منشورات على العائلات النازحة لتوعيتها حول سبل توفير الحماية لبناتها، وطلبنا من جميع شركائنا تفعيل الاستجابة لهذه الأزمة». وتلفت عون إلى «أنّنا عموماً متقدمون في نظام حماية النساء من خلال إقرار القوانين وتفعيل الخط الساخن، لكنّنا نواجه تحديات في الشقّ التطبيقي بسبب نقص الإمكانيات المادية، كما أنّنا لم نتوقع أن تصل أعداد النازحين إلى ما هي عليه اليوم عندما وضعنا خطط استجابة ترتكز على تجربة عدوان تموز عام 2006 التي لا ترتقي إلى حجم الكارثة الحالية».

وإلى خطر التعرض للاعتداء الجنسي، تصعب رحلة الحمل كثيراً على النساء عندما تتزامن مع النزوح، وقد تنتهي بموت الأجنّة في بعض الحالات، كما حصل مع نادية التي فقدت جنينها في شهره الثالث بعدما توقف قلبه فجأة. وهي تعيد ذلك إلى «التهجير مرتين، الأولى تحت القصف من النبطية، والثانية من مكان نزوحنا في المنصورية بعدما طلب منا صاحب الشقة الإخلاء من دون مهلة لإيجاد مسكن آخر».

والنازحات الحوامل عرضة لتحديات صحية وجسدية ونفسية، ترتبط بشكل أساسي بعدم الخضوع للكشوفات الطبية الدورية والنقص في تناول الأدوية والمكملات الغذائية. ورغم أن وزارة الصحة شملت في سلة الخدمات الطبية، التي تقدمها للنازحين، الحوامل بالمتابعة مع مرضى السرطان ومن يعانون أمراضاً مزمنة، ونشرت الخط الساخن 1787 و1214 للاستفسارات، يبقى هناك نقص في نشر المعلومات حول الخدمات المقدمة. لذلك يؤجّل محمد

> تصعب رحلة الحمل كثيراً على النساء عندما تتزامن مع رحلة النزوح وقد تنتهي بموت الأجنّة

النازح من الجنوب، مثلاً، الفحوص المخبرية لزوجته الحامل بسبب ضيق الحال، وينقل أن «زوجتي استقبلت خبر حملها قبل شهر بالاستياء لأنو مش وقتها». وبالفعل، لا يسمح وضع النزوح بقضاء فترة حمل سليمة لجهة النوم على فرش اسفنجية رقيقة، والنزول على الأدراج للوصول إلى الحمامات في مراكز الإيواء، إلى جانب الضغط النفسي والقلق الدائم من التقاط الجراثيم والفيروسات نتيجة الاكتظاظ والمساحات المشتركة، ومخاوف الولادة في المركز وعدم القدرة على تأمين أبسط احتياجات المولود من حليب وحفاضات، والأهم من ذلك كله هاجس توفير الحماية له. بعد الولادة، تعيش النازحة اكتئاباً من نوع آخر، لا علاقة له بالتغيير المفاجئ الذي طرأ على حياتها وعلاقتها بالمولود الجديد، بل بالظروف التي رافقت مجيئه إلى الحياة، وتهاوي أحلام كثيرات عن أجواء ولادة سعيدة، ليصل الحال إلى خجل من الاحتفاء والمباركة بالولادة في حين ترتكب مجازر على امتداد الأراضي اللبنانية. «عندما خرجت زهراء من منزلها في ديركيفا (قضاء صور)، لم يتسنّ لها أن تحمل سرير المولود الملكي الذي حضّرته بنفسها، لكن الاحتضان الواسع لإخواننا النازحين في المركز خفف عنها حزنها، إذ ركضوا لتأمين سرير وجهاز للطفل، كما حضّروا ما تيسّر من حلوى لإسعادها»، كما تنقل والدتها. من جهتها، ترى فاطمة التي وضعت مولودها الجديد حديثاً أنه «جاء بارقة أمل وسعادة وسط الظلام الذي نعيشه»، من دون أن تنفي «المعاناة في منزل النزوح بسبب الزحمة التي تعيق نوم المولود وعدم توفر مساحة خاصة للرضاعة».

تواطؤ وتجهيل!

سعد الله مزرعاني *

من يقرأ تصريح رئيس وزراء حكومة «السلطة الفلسطينية» لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية يوم الإثنين الفائت (ص. 2)، يشعر بأن الدنيا بألف خير! قال بحماسة وثقة، حسب الصحيفة: «إن لجنة المتابعة التي شكلتها القمة السابقة (قبل سنة تماماً) أنجح لجنة في تاريخ القمم العربية الإسلامية». اعتبر أن أكبر إنجازاتها هو «النشاط والتفاعل الإيجابي إقليمياً ودولياً»، إلى «نجاحها الباهر في مساعدة دولة فلسطين بالحصول على اعترافات جديدة». كان يُظن أن في جعبة الرجل أو المضيف السعودي، ما يبشر به بشأن وقف حرب الإبادة أو توقع خبر جيد بشأن موقف القمة منها، أو، حتى، أقله، بشأن إيصال بعض المساعدات إلى شمال قطاع غزة! أمّا بخصوص دور واشنطن، فطالبها المسؤول الفلسطيني بـ«جدّية أكثر، وبأدوات أكثر حدة، لوقف الحرب والاستجابة للمطالبات الدولية»... أي إن واشنطن تضغط على حكومة العدو، لوقف الحرب لكن بدرجة غير كافية! وهي بالتالي، ليست عرابة سياسة التوسُّع والعدوان الإسرائيلية، وليست شريكة فيها، طالما أنها «تضغط على العدو»!

ينبغي القول إن نبرة المسؤول الفلسطيني وتوصيفه ومطالبه كانت، من حيث الشكل والمضمون، أكثر ديبلوماسية و«لياقة» حتى من مقررات القمة نفسها! من الضروري التذكير بأن الرجل جاء إلى منصبه بطلب من الوسيط الأميركي نفسه، وبوعد حصول حكومته على دور في «اليوم التالي» بعد القضاء على حركة «حماس». لكن إسرائيل لم تلتزم وأصرت على حرب الإبادة والتطهير العرقي المتواصلة، مع ما تتطلبه من مجازر ودمار وتهجير وتجويع، منذ حوالى 408 أيام، بسبب «تعنت» «حماس» والمقاومة، وبسبب «عناد» المدنيين وإصرارهم على الصمود والبقاء في أرض وطنهم، حسب واشنطن! و«السلطة»، بعد، مغلوبة على أمرها، بسبب شراسة العدو ووحشيته وضراوة القوى الداعمة له وعدوانيتها. لكن في مثل وضعها هذا، يستحسن الاسترشاد بقول المتنبي: «فليُسعِد النطقُ إن لم تسعد الحالُ»... وبالمعنى الواسع للكلمة بما فيه السياسي والأمني!

الهدف هنا هو تفحص ما ينبغي أن يكون عليه دور أي مسؤول فلسطيني، ودور «السلطة الفلسطينية» خصوصاً، في ملحمة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية وتقرير المصير واستعادة الحقوق. أثبت هذا الشعب، في مجرى كفاحه الطويل العابق بالبطولة والمثقل بالتضحيات، بأنه لن يتخلى عن الراية أبداً، مهما تكالب الصهاينة وداعموهم والمتواطئون. والاختبار الصعب هو الآن أكثر من أي وقت آخر.

أمّا القمة، وهنا الأساس، فهي استعاضت عن العصا الغليظة بالصوت المرتفع نسبياً، ولكن ليس في كل الحقول! لقد واصلت سياستها في القمة السابقة قبل سنة: بوصفها جهة شبه محايدة تطالب الآخرين ببعض الإجراءات، فيما هي تعفي نفسها من أبسط واجباتها! ثمة إصرار على مواصلة سياسة «السلام» المزعوم مع العدو، والتمسك بالعلاقات معه، السياسية والأمنية والاقتصادية... بل وتفعيلها إلى ما يتعدى الاتفاقيات لمصلحته (الإمارات مثالاً)، أو التراجع أمام تجاوزاته لتلك الاتفاقيات (القاهرة وعمّان...). لا يخفى أن ذلك يثير أشد الاستغراب لدى أطراف عدة في العالم لجهة خذلان الشعب الفلسطيني والتخلي عنه في عظيم محنته وكفاحه. أولم يكن في مقدور أكثر من خمسين دولة أن تفعل شيئاً لوقف الحصار الهمجي المجاز والمحمي بالتضليل الأميركي الذي يكتفي بالمطالبة بـ«تخفيف» استهداف المدنيين. وهو يتجاهل، فعلياً، منع المساعدات الإغاثية والخدمات الصحية، وتدمير كل أسباب الحياة، ما يجعل عشرات آلاف العائلات بأطفالها وشيوخها ونسائها، ضحية حرب بربرية لا تتأخر واشنطن وحلفاؤها عن تبريرها بذريعة «الدفاع عن النفس» وتحميل المسؤولية للضحية وليس للمجرم؟ وماذا عن «وساطة» واشنطن التي تصوغ بنود الإذعان نيابة عن العدو وتدير حملة تحريض ضد المقاومة، حتى عندما تجاهر قيادتها بالموافقة على المقترحات الأميركية، فيما ينقلب عليها العدو مواصلاً القتل والإجرام والإبادة... هذا إلى محاولة تسخير مجلس الأمن، ثم تعطيله، ثم تعطيل تنفيذ قراره اليتيم بوقف إطلاق النار، ثم تعطيل قرارات محكمتي «العدل» و«الجنائية» الدولية ووصف قرارات الأخيرة بـ«المخزية» (الرئيس بايدن نفسه). أمّا بالنسبة إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية، وأبرزها «الأونروا» (التي استهدف الجيش المحتل العشرات من موظفيها)، فقد تبنت واشنطن وجهة نظر حكومة الفاشيين الصهاينة، وسارعت إلى قطع المساعدة عنها وشجعت أبرز حلفائها على ذلك. أمّا بالنسبة إلى الرياض، فهي خبيرة في السياسات الأميركية. أوليست هي من تقدّمت قبل 22 عاماً، في قمة بيروت، بمبادرة أقرتها القمة، تحت عنوان: «الانسحاب الشامل مقابل السلام الشامل»؟ وصف نتنياهو المبادرة بأنها «لا تستحق الحبر الذي كتبت به»! رغم أن المبادرة قدمت تنازلاً مجانياً، لكن حكومة العدو نظرت إليه بوصفه أساساً لسلسلة لا تنتهي من التنازلات إلا بتصفية كاملة للقضية الفلسطينية. تكرر قيادة المملكة هذا الأمر، بالأمس واليوم، لأنها تعرف جيداً السياسة الأميركية!

رمت مقررات القمتين العربية والإسلامية، الأولى والثانية، مسؤولية نتائج جرائم حرب الإبادة والتطهير العرقي على «المجتمع الدولي». لم يصدر عن القمة، بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها، إلا تلميح خجول بشأن «ازدواجية المعايير» في التعامل مع الأزمات. أما الانحياز للعدو والمشاركة في جرائمه، بالتخطيط والتمويل والتسليح والحماية والأساطيل والدعم السياسي والديبلوماسي، فلم يرمهما القيمون على القمتين ولو بوردة.

والتساؤل هنا: إذا كان هذا هو الوضع في العلاقة مع الإدارة الأميركية الحالية، فكيف سيكون مع الإدارة الجديدة التي يراهن عليها نتنياهو، استناداً إلى «كرمها» السابق معه وفقاً للمبدأ العدواني «البلفوري»: «أعطي من لا يملك لمن لا يستحق»! وكيف سيكون الموقف السعودي أيضاً، وهو الأقرب إلى ترامب؟

أمّا ما تحقق من إنجازات لمصلحة القضية والشعب الفلسطيني، فإنما تحقق بتضحيات الفلسطينيين وآلامهم وبطولاتهم: رغم واشنطن والمطبعين الذين ستحل عليهم لعنة الأجيال والتاريخ، على ما فعلوه أحياناً، أو ما لم يفعلوه في غالبية الأحيان.

صحة المواقف تبدأ من: تحديد العدو من الصديق، والمجرم من الضحية. وهي لا تستقيم أبداً مع التواطؤ وتجهيل المجرم، والتغطية على ارتكاباته ومسؤولياته. استناداً إلى كل ذلك وسواه، وإلى تواصل المذبحة وتماديها من قبل العدو الصهيوني وشركائه، لا يجوز تصنيف لجنة متابعة القمة العربية – الإسلامية، في دوريتها بأنها «الأنجح»، وأن نتائجهما «باهرة وتاريخية»! إنها على النقيض من ذلك حتى إشعار آخر!

* كاتب وسياسي لبناني

أسباب عودة ترامب المُظفّرة

أسعد أبو خليل *

(أ ف ب)

لم تتوقّف التحليلات عن أسباب عودة ترامب المُفاجئة وفوزه الذي فاق كلّ التوقّعات وعكْس كلّ الاستطلاعات (التي لم يَعُد يُركَن إليها). في الوقت الذي كان فيه الديموقراطيّون يتوقّعون رؤية ترامب وراء القضبان، ها هو يعود في تحدٍّ غير مسبوق لخصومه وأعدائه. الحزب الديموقراطي تصرّف بثقة مُفرطة في الحملة الانتخابيّة؛ لأنّ الحزب يحتقِر خصومه ولا يرى أسباب نجاحهم. الخارطة الاقتراعيّة لهذه الانتخابات تُظهر بما لا يقبل الشكّ أنّ الحزب الجمهوري في صعود مستمرّ، وأنّ معظم الولايات (خصوصاً الريفيّة الزراعيّة) باتت مضمونة للحزب الجمهوري. المدن الكبيرة (على الشاطئَيْن) ذات نِسب التعليم العالية باتت هي التي تُرجّح كفّة الحزب الديموقراطي. الحزب الجمهوري بات يسيطر سيطرة كاملة على البيض، ذكوراً ونساءً، وعلى غير المتعلّمين، وعلى ذوي الدخل المحدود، كما حقّق الحزب تحسّناً كبيراً في استقطاب قطاعات كانت في السابق مضمونة ديموقراطيّاً، مثل السُّود البيض واللاتينيّين البيض، وطلّاب الجامعات والعمّال والكاثوليك. هناك أسباب متشعّبة ومتعدّدة لعودة ترامب، لكنّ السياسة الخارجيّة ليست منها. نبالغ في العالم العربي في تأثير السياسة الخارجيّة على الانتخابات في أميركا فيما هي (حسب استطلاع الخروج في الانتخابات الرئاسيّة الأخيرة) لم تحُزْ إلّا على 4% من اهتمامات الناس الذين عدّوها مُقرِّرة لسلوكهم الاقتراعي.

إنّ فَهْمَ ما جرى يأخذنا إلى عام 1992 عندما ترشّح الصحافي، بات بوكانان، للرئاسة وألقى خطبة شهيرة في مؤتمر الحزب الجمهوري عن «الحرب الثقافيّة». الحرب الثقافيّة هي العنوان الأبرز لهذه الانتخابات الرئاسيّة، وهي فاعلة أيضاً في الانتخابات المحليّة. عندما سجّلت الساحة السياسيّة في لبنان قبل «طوفان الأقصى» سِجالاً عنيفاً عن الحرّيات المثليّة شاركت وسائل الإعلام المُموّلة من حكومات

> نبالغ في العالم العربي في تأثير السياسة الخارجيّة على الانتخابات في أميركا فيما هي (حسب استطلاع الخروج في الانتخابات الرئاسيّة الأخيرة) لم تحُزْ إلّا على 4% من اهتمامات الناس الذين عدّوها مُقرِّرة لسلوكهم الاقتراعي

الغرب (الناتو) في المعركة إلى جانب الحرّيات المثليّة. هذه المشاركة تعطي صورة زائفة عن مواقف دول الغرب من موضوع الحرّيات المثليّة وحقوق المتحوّلين جنسيّاً. يفترض العربي أنّ كلّ دول الغرب تحمل أجندة التحرّر الشخصي والجنسي (بما فيها حقّ الإجهاض) فيما هذه المواضيع تدخل في قلب الانشطار السياسي والاجتماعي. لم يتبلور أيُّ إجماع على هذه المواضيع في الغرب، لا بل إنّ الصراع والخلاف بين اليمين واليسار يدور حول هذه المواضيع بذاتها. الأجندة اللّيبراليّة الغربيّة فعّالة في الإعلام وفي الإعلام المُموَّل من دول الغرب في بلادنا (ما تسمّيه وزارة الخارجيّة الأميركيّة وسائل الإعلام «المستقلّة» أي تلك التي تتلقّى تمويلاً من حكومات الأطلسي ومن مؤسّسة سوروس، مثل «درج» و«ميغا فون» و«رصيف» وغيرها) لكنّها لا تمثّل كلّ الرأي العام الغربي، بل قسماً غير أكثري فيه. الانقسام حول هذه المواضيع يزداد عمقاً، وقدرة ترامب على اجتذاب السود (الذكور) واللّاتينيّين مرتبط بالقيم الاجتماعية والأخلاقيّة والدينيّة المحافظة عند السُّود واللّاتينيّين والكاثوليك. هناك رفْض من قِبل الملايين هنا لمنح حقوق للمثليّين، والكثير ينطلق في هذا الرفض من منطلق مسيحيّ محافظ. وضمّ موضوع المتحوّلين جنسيّاً إلى الأجندة اللّيبراليّة زاد من نفور الملايين هنا من الأجندة اللّيبراليّة الاجتماعيّة التي يمثّلها الحزب الديموقراطي. وحتى موضوع حقّ الإجهاض الذي ظنّ الحزب الديموقراطي أنّه سيكون عنصر الفوز الأساسي لكامالا هاريس، لم ينجح أبداً في كَسْب تأييد النساء البِيض. أكثريّة النساء البيض صوّتت لترامب في هذه الانتخابات رغم المواقف والممارسات الذكوريّة للرجل.

الموضوع الثقافي مرتبط أيضاً بمواضيع سياسات عامّة أخرى مثل التعليم والإنفاق العام وحتى الرياضة. لم يدرك الحزب الديموقراطي المرتبط بسياسات «الصوابيّة السياسيّة» ومصطلحاتها أنّ موضوع التحوّل الجنسي وممارسة المتحوّل الرياضة مع الجنس الذي لم يولد فيه سيثير نقمةَ كثيرين. وهذا الصراع الثقافي معتمِل أيضاً في المجتمعات الأوروبيّة التي تشهد صعوداً لليمين واليمين المتطرّف. وحتى ما كان يُسمّى بأحزاب اليسار، فإنّها باتت تقترب رويداً رويداً نحو اليمين؛ لأنّ المروحة السياسيّة انتقلت على مرّ السنوات نحو اليمين. لم يعُد حزب الخضر الألماني على يساريّة تأسيسه. وترامب يمثّل التحدّي الأبرز ضدّ الصوابيّة السياسيّة. حتّى خطابه المبتذَل والسُّوقي والذكوري يُثير إعجاب الكثيرين من البِيض ومِن غيرهم الذين يعارضون برامجَ الصوابيّة السياسيّة. والتعليم في أميركا بات يتّجه نحو التعليم المنزلي ونحو المدارس غير الرسميّة التي لا يرى كثيرون أنّها متأثّرة بالبرامج اللّيبراليّة النابعة من الهيئات اللّيبراليّة المتنفّذة في الحكومة اللّيبراليّة. ويرتبط موضوع الصراع الثقافي بموضوع الجريمة والنظرة إلى الشرطة. النظرة اللّيبراليّة إلى الشرطة تدعو إلى الحدّ مِن صلاحيّتها من أجل أخْذ حقوق المتّهمين، وحتى حقوق المُدانين، في الحسبان. هذه النظرة تتعارض جذريّاً مع نظرة دُعاة «القانون والنظام» الذين يدعمون حقوق الشرطة ولا يعترضون على مشاهد العنف المُفرط الذي تمارسه أجهزة الشرطة في معظم الولايات، وبصورة تنمّ عن كراهية عِرقيّة (لأنّ معظم الضحايا من الملوّنين). وثارت ثائرة المحافظين على الحزب الديموقراطي عندما رفع بعض اللّيبراليّين شعار تخفيض تمويل الشرطة. حتى كامالا هاريس اضطرّت إلى النأي بنفسها وحمْلتها عن هذه النظرة، وذكّرت بقسوتها عندما كانت وزيرةَ عدلِ ولاية كاليفورنيا.

العامل الثاني، هو الثورة الجمهوريّة ضدّ الدولة العميقة. يرتبط مصطلح «الدولة العميقة» بتركيا في حقبة التسعينيّات، لكنّه يسري على الكثير من الدول التي تؤدّي فيها أجهزة الأمن والاستخبارات والقوّات المسلّحة دوراً خارج النظام السياسي الظاهر (أو المُعلن). حتى في أميركا في الخمسينيّات، برز مصطلح «الدولة المزدوجة» في إشارة إلى عدم قدرة الجهاز المدني المُنتخَب على السيطرة على أجهزة الاستخبارات والقطاع العسكري. الدولة العميقة في أميركا تعمل عبر وسائل الإعلام التقليديّة، وهي التي كانت تسرّب أسراراً وتسجيلات تضرّ بمصلحة ترامب حتى خلال تولّيه منصب الرئاسة. «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» هي أبواق الدولة العميقة. الدولة العميقة تريد استمرار الحروب المستمرّة ولا تقبل بانكفاء أميركا عن العالم أجمع لِما يشكّله ذلك من ضرر على استمراريّة الإمبراطوريّة الأميركيّة (مع أنّ هذه الحروب هي التي ستؤدّي بالنهاية إلى أُفول هذه الإمبراطوريّة، والمسار بدأ بعد حروب الانتقام من 11 أيلول). تعرُض الصحف التقليدية الليبراليّة مواقف الدولة العميقة ومصلحتها مقابل الحصول على كمٍّ هائل من الأسرار والأخبار التي تُفيد مصلحتها. إنّ فشل ترامب في السيطرة على أجهزة الأمن والاستخبارات العسكريّة تفسّر التعيينات الأخيرة له في مجال السياسة الخارجيّة والاستخبارات. هو لا يقوم بتعيين مخضرمين في هذا المجال لأنّه لا يثق بحُكمهم. الدولة العميقة عارضت بقوّة قرار ترامب الانسحاب من أفغانستان، وهي التي رأت في شخصه خطراً على المصالح الإستراتيجيّة للدولة العميقة، أو دولة الأمن القومي. إنّ رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق، مارك ميلي، اعترف أنّه تحادث مع رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، في شأن رَفْض أوامر ترامب بعد الانتخابات الرئاسيّة في 2020. هذا الاعتراف خرقٌ للدستور ومخالَفة لقَسم الجنرال المذكور. هذه المحادثة هي دليل إضافي على قوّة الدولة العميقة التي تستطيع أن تخالف مشيئة «القائد العام» للقوات المسلّحة الأميركيّة. الحزب الجمهوري يرى أنّ الدولة العميقة تمنع الرئيس الجمهوري، ترامب، من تنفيذ وعوده بشأن وقف الحروب المتكرّرة والمنتشرة. ليس من المعلوم إذا كان ترامب سينجح ضدّ الدولة العميقة هذه المرّة، لكنّه يعود للرئاسة بنفوذ وسلطة أكبر بكثير من المرّة الماضية بسبب نسبة فوزه واتساعه.

العامل الثالث، أنّ قاعدة الحزب الجمهوري لم تثق بالنظام القضائي الذي كال الاتهامات والتحقيقات ضدّ ترامب. كان هناك عُرف أميركي قديم بالتمنّع عن الملاحقة القضائيّة ضدّ الرؤساء السابقين. القضاء في أميركا مُسيَّس، أكثر ممّا هو في الكثير من الدول الغربيّة. وبعض القضاة ومدراء الشرطة يخوضون انتخابات لنَيل مناصبهم، ما يُضفي انحيازاً على عمل القضاء (وحده القاضي بيطار غير مسيّس، ربّما لأنّ السفارات الغربيّة شديدة الحرص على حياده). المحافظون رغبوا في تحدّي القضاء الذي يرَونه منحازاً ضدّهم.

العامل الرابع، يتعلّق بنخبويّة الحزب الديموقراطي وقاعدته. في الأسبوع الأخير من المعركة الرئاسيّة نطق جو بايدن بعبارة «القاذورات» في إشارة إلى أنصار ترامب. هو وصف ملايين الأميركيّين بالقاذورات. وفي معركة 2016 وصفت هيلاري كلينتون أنصار ترامب بـ«البائسين». النظرة هذه هي نتيجة الطبيعة الديموغرافيّة التعليميّة لأنصار الحزب الديموقراطي. ينزع الأكثر تعلّماً نحو الحزب الديموقراطي، فيما ينزع الأميركيّون الذين يحملون شهادة ثانوية فقط نحو الحزب الجمهوري، خصوصاً في زمن ترامب. هذا الانشطار التعليمي يُرسِّخ نظرة نخبويّة عند الديموقراطيّين ويجعل من أنصار ترامب جهلاء وأغبياء في نظرهم. وكلّما أهان الديموقراطيّون أنصار ترامب، ازداد تعلّق هؤلاء بالرجل الذي - رغم ثرائه الفاحش - استطاع أنْ يكسب ثقة الأفقر والأقلّ تعليماً.

العامل الخامس، يتعلّق بثورة العِرق الأبيض في أميركا بوجه السُّود (تماماً كما ثورة البيض في أوروبا ضدّ المهاجرين العرب والمسلمين). هؤلاء يرَون أنّ البلاد لهم فقط وأنّ الملوّنين متطفّلون، وهم يساوون بينهم وبين الفقراء المستفيدين من نظام الرعاية الاجتماعية، ما يجعل المستفيدين متطفّلين بنظر البيض (معظم الذين يستفيدون من نظام الرعاية الاجتماعية هم من البِيض وليس السُّود. وفي دراسة لـ«أربين انستيتوت» يتبيّن أنّ معظم المستفيدين هم من البيض (43%) ثم اللّاتينيّين (23%) ويليهم السُّود وغيرهم). والتمرّد العِرقي الأبيض يجد ملاذه في نظريّة «الاستبدال الكبير» (وهي سائدة في أوروبا أيضاً) والتي ترى أنّ البِيض يتعرّضون لهجمة استبدال معيشي من قبَل الملوّنين (أو المسلمين في أوروبا). ويعبّر هؤلاء عن هوس بتدنّي نسب الخصوبة عند البيض (صاحب شركة تسلا، إيلون ماسك، من أصحاب هذه النظريّة، وإنْ بلهجة مبطّنة).

ترامب لم يخلق ظاهرة في أميركا، بل هو نتاج لظاهرة تعتمِل في صدور البِيض منذ صعود رونالد ريغان. ريغان معْتدل بالمقارنة، والبِيض يبحثون عن حلول أكثر تطرّفاً، ويريدون إغلاق الحدود التي تزيد من التلوين الديموغرافي الذي يقضّ مضاجعهم. الغرب برمّته يشهد تغييرات سياسيّة هائلة، والدولة اللّيبراليّة التي تلت الحرب العالميّة الثانية باتت مرفوضة؛ لأنّ البِيض أرادوا نظام الرعاية الاجتماعيّة للبِيض فقط. حتى الدول الإسكندنافيّة التي زاوجت بين نسَق من الاشتراكية والديموقراطية الرأسمالية الغربيّة نبذت النمط القديم، وتشهد تلك الدول صعوداً لليمين العنصري المتطرّف. أمام ترامب ولايةٌ لأربع سنوات فقط، لكنّ الظاهرة لن تنتهي بنهاية ولايته.

* كاتب عربي
حسابه على «اكس»: asadabukhalil@

الهدف الدائم مياه الشمال

بدر الحاج *

في السادس عشر من تشرين الأول سنة 2002، دشّن الرئيس إميل لحود، رغم التهديدات الإسرائيلية والأميركية، أضخم مشروع مائي في جنوب لبنان، هو عبارة عن محطة لضخ المياه من نهر الوزاني إلى عدد من القرى الجنوبية. وفي الحرب الحالية قصفت الطائرات الإسرائيلية محطات ضخ المياه على الوزاني والمباني الملحقة بها. هذا العمل العدواني له أهداف تتلخص في أنه ممنوع على اللبنانيين الاستفادة من ثروتهم المائية، التي يجب أن تكون للعدو الصهيوني حصراً.

الأطماع الصهيونية بمياه الشمال (سوريا ولبنان) ليست جديدة، وهي تندرج في سياق مخطط إستراتيجي قديم أفصحت عنه الحركة الصهيونية في المذكرة التي قدمتها إلى مؤتمر الصلح عام 1919 مطالبة بحدود لا تقتصر على مجرى نهر الليطاني فقط، بل أن يكون الحد الشمالي في نقطة تقع إلى الجنوب من صيدا.

إن هدف الاستيلاء على جميع منابع المياه في سوريا ولبنان له أسبابه الوجودية بالنسبة إلى المشروع الصهيوني. وكان حاييم وايزمان قد أبلغ رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج، أن «مستقبل فلسطين الاقتصادي يتوقف على مصادر المياه للري ولتوليد الطاقة الكهربائية. وبما أن هذه المصادر تأتي بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون، حيث منابع نهر الأردن وأيضاً منابع الأنهر الأخرى، لذلك نحن نرى بالنسبة إلى الحدود الشمالية أن تشمل وادي الليطاني والمنحدرات الغربية لجبل الشيخ» (Jewish Observer & Middle East Review, London, November 16, 1973, p. 22).

منذ البدء اعتبرت المياه العنصر الأساسي الضروري لنجاح المشروع الاستيطاني. إن استقدام أعداد كبيرة من المستوطنين يوجب ليس فقط تأمين الأرض والمسكن والعمل الصناعي، بل الزراعة أيضاً التي تعتمد على مصادر المياه في الشمال. وكان الجنرال شارل وارن من سلاح الهندسة في الجيش البريطاني، والذي أجرى عمليات مسح عدة في فلسطين لمصلحة صندوق استكشاف فلسطين، قد ذكر أن في استطاعة فلسطين استيعاب 15 مليون مستوطن بشرط السيطرة على منابع المياه الشمالية.

تطورات الأحداث لاحقاً أدت إلى رفض بريطاني لحدود اتفاقية سايكس - بيكو، ثم المطالبة بحدود جديدة وفقاً لإصرار صهيوني على أن تكون ملتزمة بالمفهوم التوراتي «من دان إلى بئر السبع». هذا ما رفضه الفرنسيون في حين أصرّ البريطانيون على أن تكون الحدود الشمالية نهر الليطاني وينابيع بانياس من سفوح جبل الشيخ.

اتضح أن الهدف الصهيوني بالسيطرة على جميع منابع المياه لم يتبدل، وتدريجياً استولى البريطانيون، أي الصهاينة، على مساحات شاسعة من الجليل وجبل عامل. فبعد مؤتمر سان ريمو (نيسان 1920) تم ضم الجليل الأعلى وما يطلق عليه تسمية إصبع الجليل إلى الوطن القومي اليهودي. وتواصلت محاولات التوسع شمالاً، ونجح الصهاينة في اتفاقية بوليه - نيوكومب لترسيم الحدود (1923) في ضم الحولة إضافة إلى 24 قرية كانت ضمن حدود لبنان الكبير.

منذ ترسيم الحدود عام 1923 حتى يومنا هذا تجاهل الحكام في بيروت الجنوب نهائياً. ونتيجة لذلك دفع الجنوبيون ثمناً باهظاً بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة. يضاف إلى ذلك منع الجيش اللبناني من التزود بالسلاح، وحظر تحليق الطائرات اللبنانية جنوب صيدا! وهكذا فرض الصهاينة أمراً واقعاً بإذعان من السلطات المتعاقبة في بيروت.

خلال الثورة الفلسطينية 1936 - 1939 تحول الجنوب إلى جبهة مساندة للثوار، فقرع البريطانيون والصهاينة ناقوس الخطر واعتبروا أن اتفاقية بوليه - نيوكومب أهملت الهواجس الأمنية. لذلك عيّن البريطانيون شارل تيغرت كخبير لمعالجة «الإرهاب» نتيجة لتلقيهم والصهاينة ضربات المقاومين. وكان أول ما اقترحه تيغرت استحالة الدفاع عن الحدود كما هي عليه (وهذا ما يقترحه الأميركيون اليوم)، وطالب بتشييد جدار شائك ومراقب سمي «حائط تيغرت». ومع إخماد الثورة في فلسطين شهد الجنوب حالة هدوء نسبي وسلاماً سرياً بين السلطة اللبنانية والعدو.

يعتبر الخبراء الصهاينة أنهم خسروا هدف الاستيلاء على الليطاني مرات عدة. ابتداء من اتفاقية ترسيم الحدود عام 1923، إلى حرب 1948 ووصولهم الليطاني واحتلالهم 12 قرية لبنانية، ثم انسحابهم بعد توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949، ثم خلال هجومهم على الجنوب عام 1978 الذي سمّوه «عملية الليطاني». لكن غزوة 1982 كانت نقطة مفصلية إذ استولوا للمرة الأولى على جميع مصادر المياه الشمالية. وكان قد سبق لهم أن حوّلوا مجرى نهر الأردن واستولوا على جبل الشيخ والجولان الغني بمياهه الجوفية.

الحلم الصهيوني بالبقاء على أرض لبنان انتهى بالمقاومة المسلحة عام 2000. لكن قرار الأمم المتحدة الداعي إلى الانسحاب حتى الحدود الدولية تم تلغيمه بما يسمى «الخط الأزرق». واعتبر «خبراء» الأمم المتحدة أن معالم الحدود قد تبدلت ولم تعد واضحة، لذلك قاموا بقضم المزيد من الأراضي اللبنانية.

لا شك في أن نفاق «خبراء» الأمم المتحدة وتعديل الحدود لضمّ قرية الغجر يعتبران خدمة مجانية للطموحات الإسرائيلية. فالقرية مشهورة بالينابيع الغزيزة، وكانت الخرائط البريطانية عام 1940 قد ثبتت أن القرية تقع داخل الأراضي اللبنانية. كما أن الخرائط اللبنانية عام 1960 تثبت أن زبدين ومغر شبعا والرمتا هي مناطق لبنانية في مزارع شبعا.

إن الاستيلاء على الليطاني والثروة المائية هو في طليعة أهداف العدو. لذلك إن شروطه لوقف إطلاق النار اليوم تبدأ بإبعاد المقاومة إلى شمال الليطاني. وإذا افترضنا المستحيل أن المقاومة انتقلت إلى شمال الليطاني، فهذا الانتقال لا يعني شيئاً من الناحية العسكرية، إذ في استطاعة المقاومة قصف المستوطنات من شمال النهر. لذلك إن الشرط الإسرائيلي ما هو إلا ذريعة للوصول بسهولة إلى المخزون المائي الضخم من مجرى الليطاني.

الجميع يعلم أن النظام اللبناني استقال تاريخياً من مهمة الدفاع عن الأرض والبشر، أركانه ينتظرون وعود وصفقات الأميركي المتحالف مع الصهيوني. وتدمير مضخات الوزاني وحرمان الجنوبيين من المياه هو تأكيد أن هدف العدو الاستيلاء بالقوة على المياه لن يتبدل. لذلك، سابقاً وحالياً ومستقبلاً، لن يدافع عن الأرض وثرواتها إلا أهلها ومقاومتهم، لذلك يريد الصهاينة تحطيم المقاومة وحكم لبنان بواسطة مرتزقتهم. إنها حرب مفصلية سيتقرر على ضوئها مصير ليس الجنوب ومياهه وثرواته فقط، بل كل بلادنا.

* كاتب لبناني

طوفان الأقصى

سفير ترامب يبارك «الضم» سلفاً

ما الذي تريده إسرائيل في الضفة؟

رام الله - أحمد العبد

تزداد الإشارات «الإيجابية» الواردة إلى إسرائيل، من أركان الإدارة الأميركية الجديدة، إزاء خطط الأولى للسنوات المقبلة. وإذا كانت تل أبيب تريد منْح دونالد ترامب هديةَ دخوله البيت الأبيض، بوقف الحرب - بشروطها وإملاءاتها - في لبنان، فإنها تطمح في المقابل إلى أن يوافق على تحقيق حلمها الإستراتيجي، والمتمثّل في ضمّ الضفة الغربية. ويبدو أن عملية «جس النبض» التي مارسها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ومن بعده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في شأن فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة، في عهد ترامب، قد آتت أكلها؛ إذ بدأت البشائر تهلّ من أركان الإدارة الجديدة، وخصوصاً السفير الأميركي القادم إلى إسرائيل، مايك هاكابي، الذي أكد أن احتمال أن توافق إدارته على ضمّ الضفة، وارد. وأضاف: «بالطبع، لكن لا أحدّد السياسات بل أنفّذ سياسة الرئيس ترامب، الذي أثبت بالفعل، إبان مدة ولايته الأولى، أنه لا يوجد رئيس أميركي أكثر دعماً لترسيخ فهم السيادة الإسرائيلية؛ فمن نقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، لم يفعل رئيس أكثر ممّا فعله الرئيس ترامب، وأتوقّع أن يستمرّ ذلك».

وعاد مخطّط ضم الضفة الغربية إلى الواجهة، في أعقاب فوز ترامب بالرئاسة الأميركية، وهو ما انعكس في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول ضرورة الضم. ومن جهتها، لم تبدِ السلطة الفلسطينية أيّ رد فعل إزاء ما صدر من تصريحات حول مشروع فرض السيادة على الضفة، والذي تم إنجازه عمليّاً بشكل كبير، ولم يتبقّ أمام إسرائيل سوى الإعلان عنه رسميّاً، عبر تشريعه في «الكنيست». واكتفت السلطة، عبر بيان للرئاسة، بتحميل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه السياسات الخطيرة التي تقود المنطقة إلى الانفجار الشامل، وكذلك الإدارة الأميركية جرّاء دعمها المتواصل للاحتلال للاستمرار في جرائمه وعدوانه وتحدّيه الشرعية الدولية والقانون الدولي، مطالبةً دول العالم بإجبار إسرائيل على التخلّي عن هذه الإجراءات الخطيرة، عبر اتخاذ إجراءات فعلية تجاه إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل، وتجميد عضوية الأخيرة في الأمم المتحدة.

> عاد مخطط ضم الضفة الغربية إلى الواجهة، في أعقاب فوز ترامب بالرئاسة الأميركية

وساد تضارب حول ما تنوي إسرائيل فعله؛ فهل هو ضم الضفة الغربية، أو إعلان السيادة عليها، وما الفرق بينهما. وعن ذلك، كتب المحامي الفلسطيني، صلاح موسى، أن هناك فرقاً بين «السيادة» و«الضم» و«فرض القانون الإسرائيلي»، مشيراً إلى أن فرض القانون الإسرائيلي على مستوطني الضفة يعني خضوعهم للقوانين المدنية الإسرائيلية، وبالتالي خروجهم من تحت سلطة الحاكم العسكري ووزير الجيش، وهو ما يُعدّ مخالفاً للقوانين الدولية، كون المستوطنات تقع في أرض محتلة. وأوضح موسى أن «الضم» دائماً يكون لأراض احتُلّت عسكرياً، وفي الحالة الفلسطينية، وتحديداً المنطقة «ج»، فإن «إعلان الضم قرار سياسي بحاجة إلى أن يتحوّل إلى قرار قانوني، وهذا يتم عبر السلطة التشريعية، حيث يتّخذ الكنيست قراراً بفرض القانون الإسرائيلي على الأراضي المضمومة، وهو ما ينتج منه فرض السيادة». ولفت إلى أن سكان المنطقة «ج» من الفلسطينيين، في حال الضم وفرض السيادة، «سيكونون أمام خيارات عدّة، منها حصولهم على الجنسية الإسرائيلية بكامل الحقوق، وهو خيار ضعيف ومستبعد؛ أو حالة تشبه وضع فلسطينيي القدس الشرقية، أي إقامة دائمة، وهو مستبعد أيضاً. أما الخيار الثالث والمرجح، فهو اعتبارهم مواطنين فلسطينيين يقيمون في أرض تابعة لإسرائيل مع احتفاظهم بهوياتهم الفلسطينية والخدمات المقدمة لهم من السلطة الفلسطينية، لكن مع تقييد البناء».

ومن جهته، بيّن خبير الخرائط والاستيطان، خليل التفكجي، أن «الضم هو فرض سيادة بمعنى آخر، لأن الجانب الإسرائيلي وضع القوانين والتشريعات منذ عام 1970، وفق استراتيجية إسرائيلية بدأت منذ قيادة حزب العمل، وتحديداً في مشروع آلون عام 1970، ثم مشروع مليون مستوطن في الضفة الغربية عام 1979، ثم مشروع الأمر العسكري رقم 50 للطرق عام 1983، وبعدها مشروع شارون (إزالة الخط الأخضر)، وهذا يعني أن السياسات الإسرائيلية واضحة، عبر التدرّج في الضم لداخل الضفة عبر إقامة مناطق فاصلة، حتى جاءت اتفاقية أوسلو وقسمت الضفة إلى ثلاثة أقسام، منها المنطقة ج، والتي تشمل 60% من مساحتها، وهي واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل مدنياً وعسكرياً وإدارياً». وأشار التفكجي إلى أن هذا التقسيم «تطوّر بعد ذلك، عبر اقتطاع والتهام 12% لدى تشييد جدار الفصل العنصري. وما يطرح حالياً من مشاريع وإقامة البنية التحتية للسيطرة الإسرائيلية، من شوارع وفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية، وتعيين نائب لحزب اليمين داخل الإدارة المدنية وسحب امتيازات وصلاحيات الحكم العسكري، يؤكد أنه جرى عملياً وعلى أرض الواقع ضم الضفة. ولكن هذا الضم بحاجة إلى شرعية من الكنيست على غرار ما حدث عام 1967، عندما تم ضم مدينة القدس وفرض القانون الإسرائيلي عليها، ثم قانون 1980 لتوحيد المدينة، وبعد ذلك ضم الجولان وفرض السيادة عليه عام 1980». وتابع أن «الضفة الغربية مضمومة فعلياً، وهذا ما تتوافق عليه كل الأحزاب الصهيونية. حين يفرض القانون الإسرائيلي داخل الضفة، فهذا يعني أنه سيسري على المستوطنين وليس على الفلسطينيين، وبالتالي فإن ما تنتظره إسرائيل هو تشريع من الكنيست، الأمر الذي سيعني ضم أكثر من 72% من الضفة. يضاف إلى ذلك، سحب إسرائيل أخيراً السيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية عن المناطق المصنفة ب، وهذا يعني أن 88% من الضفة الغربية بات تحت السيطرة الإسرائيلية».

أكّد السفير الأميركي القادم إلى إسرائيل أن احتمال أن توافق إدارة ترامب على ضمّ الضفة وارد (أ ف ب)

عقبات أمام «خطة الجنرالات»: المقاومة لا ترفع الراية البيضاء

(أ ف ب)

غزة - يوسف فارس

بعد أكثر من أربعين يوماً على بدء العملية العسكرية الكبرى في شمال قطاع غزة، وتبجّح جيش العدو بتهجير ما يزيد على 55 ألف نازح من مخيم جباليا ومدينة بيت لاهيا وبلدة بيت حانون، في ما عكس على نحو عملي تطبيق «خطة الجنرالات» القاضية بتهجير أهالي شمال القطاع إلى جنوبه، خرج موقع «يسرائيل هيوم»، أمس، بتصريحات نقلها عن النائب العام العسكري، يزعم فيها الأخير أنه منع خطوات الجيش المستندة إلى الخطّة، بدعوى أنها «تتناقض مع القانون الدولي الإنساني لأنها تتضمّن تجويع السكان، واعتبار مَن يرفض النزوح من المدنيين هدفاً».

ولكنّ التصريحات تلك، تتنافى مع ما هو واقع على الأرض من سلوكيات هدم واسع، وإبادة جماعية لمناطق شاسعة، فيما تأتي في وقت أُدرجت فيه «خطة الجنرالات» في إطار لائحة الدعوى القضائية التي تقدّمت بها دولة جنوب أفريقيا إلى «محكمة العدل الدولية». وفي هذا السياق، جاءت محاولة الإنكار، على رغم أن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أشار في أحد تصريحاته التي سبقت العملية في شمال القطاع، إلى أنه سيناقش خطة التهجير.

على الأرض أيضاً، ثمّة ما يشير إلى أن رياح العملية لم تأتِ بما تشتهي دبابات العدو، خصوصاً أن عماد خطة التهجير أُفشل على مرحلتين: الأولى، عندما أخلى الأهالي المناطق الساخنة إلى الحيز الجغرافي ذاته في شمال القطاع، ولم ينزحوا إلى جنوبه وفق ما تمّ توجيههم إليه؛ أما الثانية، فعندما قرّر عشرات الآلاف الثبات في المناطق المحاصرة، حيث حافظت المؤسسات الصحية الثلاث، «العودة» و«الإندونيسي» و«كمال عدوان»، على عملها، على رغم تهديدات الاحتلال المستمرّة بإخلائها.

ميدانياً، واصل جيش العدو غاراته على المناطق المحاصرة، حيث قصف بعشرات الغارات الجوية ووسائط المدفعية، منطقة شمال بيت لاهيا التي شهدت ساحة المواجهة الأبرز. وهناك، أعلنت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة أنها خاضت اشتباكات ضارية مع جيش العدو؛ إذ قالت «كتائب القسام» إن مقاوميها استهدفوا دبابة من نوع «ميركافا 4» بقذيفة «الياسين 105» بجوار «جمعية تطوير بيت لاهيا». كما أعلنت قنص جندي في محيط دوار عباس كيلاني شمال المدينة، والإجهاز على ثلاثة جنود من مسافة صفر في المنطقة ذاتها. واستهدف مقاومو «القسام»، أيضاً، دبابة «ميركافا» وجرافة من نوع «دي 9» بقذائف «الياسين 105» قرب دوار تل الذهب ومحيط «جمعية تطوير بيت لاهيا»، و«ميركافا 4» أخرى بعبوة

> ثمّة ما يشير إلى أن رياح العملية لم تأتِ بما تشتهي دبابات العدو

«شواظ» في شارع دواس غرب مخيم جباليا. وقصف مقاتلو «القسام»، كذلك، بمشاركة «كتائب الشهيد أحمد جبريل»، حاجز «نتساريم» بصواريخ 107.

بدورها، أعلنت «سرايا القدس» تدمير آلية عسكرية من نوع «ميركافا» بعبوة ثاقب شديدة الانفجار في شارع الشيماء شمال بيت لاهيا. كما قصفت بالاشتراك مع «كتائب المجاهدين» محور «نتساريم» برشقة صاروخية، وأيضاً مربض المدفعية في موقع فجة العسكرية. وقالت «كتائب شهداء الأقصى»، من جهتها، إنها استهدفت دبابة إسرائيلية في مدينة بيت لاهيا بقذيفة مضادة للدروع.

أما في صراع الصورة، فكرّر الإعلام العسكري التابع للمقاومة نشر مشاهد مسجّلة لعملياتها في المناطق المحاصرة. كما عرضت «سرايا القدس» رسائل مسجّلة لأحد المستوطنين الأسرى لديها، في ما يعكس سلامة الهيكلية القتالية للفصائل، وسلاسة الاتصال بين الميدان والجهاز الإعلامي من جهة، والمستوى القيادي من جهة أخرى.

كاتس يأمر بتجنيد «الحريديم»

أزمة حكومية في الأفق

بيروت حمود

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي الجديد، يسرائيل كاتس، أن الـ7000 أمر التي أصدرها سلفه المقال، يوآف غالانت، لاستدعاء الشباب الحريديم إلى الخدمة العسكرية الإلزامية، سترسل تباعاً بدءاً من الغد. وأتى إعلان كاتس عقب استعراض جيش الاحتلال، في الأسبوع الحالي، معطيات أمام المستشارة القضائية، غالي بهاراف - ميارا، أظهر عبرها حاجته إلى إضافة 10000 جندي على الأقل إلى التشكيلات القتالية، من ضمنهم 7500 لوظائف حربية. وعليه، أوعزت بهاراف - ميارا بأنه من بين 7000 أمر، يجب أن ترسَل 4500 من دون تمييز، أي بما يشمل طلاباً في المعاهد الحريدية، وذلك بغية تنفيذ القانون والتزام الحكومة التي كانت تعهّدت أمام «العليا» بتجنيد 4800 حريدي هذا العام.

وقال كاتس، في إعلانه، إن في نيّته التوصل إلى حل توافقي يسمح بالدمج الحقيقي للحريديين في الجيش، بما يسهم في تقاسم الأعباء وتخفيفها عن الجنود النظاميين والاحتياطين، «الذين يقاتلون ويبذلون أرواحهم للحفاظ على أمن إسرائيل». وأكد أن الجيش سيبذل كل ما في وسعه من أجل توفير البيئة التي تتيح للحريديم بأن يؤدوا خدمتهم العسكرية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على طابع حياتهم الديني.

ومن جانبها، قابلت الأحزاب الحريدية، التي توقعت أن يُبطل كاتس إرسال أوامر التجنيد، أو على الأقل يغيّر موعد إرسالها، إعلانه بغضب شديد. وهاجمت الصحف الحريدية، الأربعاء الماضي، المستشارة القضائية للحكومة، واتهمتها بافتعال أزمة، ولكن اللهجة تبدّلت أمس، عندما اعتبر قيادي في «يهودية التوراة» أنه «على ما يبدو، فإن المستشارة ليست من يقف وراء ذلك، وليس حتّى غالانت، بل حزب الليكود الذي قرر إعلان الحرب على الحريديم». كما نقل موقع «واينت» عن مسؤولين في الأحزاب الحريدية قولهم، خلال محادثات مغلقة، إن «الليكود يقودنا بالقوة إلى الانتخابات. وإن كان الليكود يريد انتخابات، فليكن، وبعد عدّة أشهر ستكون هناك حكومة من دون ليكود». وعلى المقلب الآخر، أشاد رئيس المعارضة الصهيونية، يائير لابيد، بقرار كاتس، فيما قال رئيس حزب «المعسكر الرسمي»، بيني غانتس: «أطالب الوزير كاتس ورئيس الأركان بإرسال كل أوامر التجنيد وعدم التوقف في منتصف الطريق. كل من فُرض عليه التجنيد، عليه الامتثال».

> يتمثل الهدف الذي وضعه جيش الاحتلال لعام التجنيد 2024 في استقطاب 4800 حريدي

ويتمثل الهدف الذي وضعه جيش الاحتلال لعام التجنيد 2024، والذي يبدأ في تموز/ يوليو وينتهي في حزيران/يونيو 2025، في استقطاب 4800 حريدي. ووفقاً للجيش، فإن الرقم المستهدَف هو أكبر بثلاث مرّات من نظيره في السنوات الأخيرة، والتي كان الهدف فيها تجنيد 1800. وحتّى هذا الأخير لم يتمكن الجيش من بلوغه؛ إذ جنّد ما متوسطه 1200 - 1300 حريدي سنوياً. لكن المستشارة القضائية أعلنت أن تجنيد 4800 حريدي لا يفي باحتياجات الجيش، ولا يحقق قيمة المساواة. وعلى ما يبدو، فإنه منذ بدأت سنة التجنيد الحالية، كان امتثال الحريديم للأوامر متدنياً جداً، وهو ما تبدى في إصدار 900 أمر اعتقال ضد من لم يمتثلوا للتوجيهات.

...و«المستشارة» تحرج نتنياهو: لإزاحة بن غفير فوراً

بيروت حمود

طالبت المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية، غالي بهاراف - ميارا، رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، في رسالة بعثتها إليه، بأن «يعيد النظر» في تعيين وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، في منصبه، وفقاً لما ذكره موقع «واينت»، أمس. أمّا سبب مطالبتها بذلك، طبقاً لما تضمنته رسالتها، فهو أن «الدمج بين التدخلات المرفوضة في عمل الشرطة، وبين تعلّق ضباط الأخيرة بالوزير (بن غفير) من أجل ترقيتهم، يمس بإمكانية ضمان أن تعمل هذه المؤسسة من خلال ولاء للجمهور وليس للمستوى السياسي». وأتت رسالة بهاراف - ميارا على خلفية التماس قدمته حركة «هِتْعوريروت» (صحوة/ يقظة) إلى المحكمة العليا ضد استمرار ولاية بن غفير في وزارة الأمن القومي. وبعد أن أرجأت المستشارة القضائية تقديم ردها إلى المحكمة مرتين، أبلغت نتنياهو بأنها ستؤيد ذلك الالتماس. وتضمنت رسالتها إليه سلسلة من الأمثلة والحوادث التي تجاوزَ فيها بن غفير صلاحياته، متدخلاً بشكل مرفوض في عمل الشرطة، مُلحقاً «ضرراً متعمّداً بسلطة القانون». وليلة الخميس - الجمعة، أخطرت بهاراف - ميارا المحكمة العليا بشأن الرسالة التي بعثتها إلى نتنياهو.

إلا أنه حتّى قبل أن تعلن موقفها، هاجم وزراء الحكومة، المستشارة، مطلع الأسبوع، بسبب تقديرهم أنها ستدعم الالتماس المقدّم، فيما استبق نتنياهو الأمور بالإعلان أنه لن يقيل بن غفير من منصبه. أمّا الأخير فقال، في الجلسة الحكومية، إن «المستشارة تسعى إلى إسقاط الحكومة. كل اثنين وخميس تسريبات ضدّي، وفجأة، على المقلب الآخر، الشاباك والمستشارة يديرون تحقيقات بشأن تسريبات ضد أحد الذين كانوا في ديوان رئيس الوزراء. والآن عرفت أن المستشارة ستطلب من نتنياهو إقالتي». ومن جهته، عاد الوزير إمسالم فعاد، خلال الجلسة، إلى مطالبته بإقالة المستشارة، وهو ما شدد عليه بن غفير بالقول: «نعم، لا يمكن أن تستمر الأقوال كل الوقت. حان الوقت للقيام بالأفعال». وإذ حاول نتنياهو تهدئته بالقول: «لن أقيلك»، فإن بن غفير تابع قائلاً: «اليوم أنا، وغداً أنت. إنهم يريدون السيطرة على الحكومة». وعندئذ، ضرب رئيس الحكومة الطاولة قائلاً: «لا أعرف طريقة أسرع من هذه لافتعال أزمة دستورية من خلال إقالة وزير من دون لائحة اتهام ضدّه». وفي رده على رسالة بهاراف - ميار، طالب وزير الأمن القومي، نتنياهو، «بإعادة النظر في ولاية المستشارة القضائية». وبحسبه، فإن «المزج بين التدخلات المرفوضة للوهلة الأولى في سياسات الحكومة، وبين تعلّق وزراء الحكومة بالمستشارة من أجل ولايتهم، يمس بإمكانية ضمان أن تعمل الحكومة من خلال الثقة للجمهور وليس للمستوى القضائي. المستشارة شرعت في محاولات انقلابية ضد حكومة إسرائيل المنتخبة»، داعياً نتنياهو إلى «فحص (إمكانية) إقصائها».

وكانت المستشارة القضائية امتنعت عن تأييد التماسات عدة طالبت بإقالة بن غفير منذ توليه منصبه، مطلع العام الماضي. لكنها قالت، هذه المرّة، مبررةً تأييدها للالتماس، إن «عمل الشرطة بمهنية ومساواة وبشكل رسمي، من دون اعتبارات سياسية وشخصية، هو شرط أساسي لأداء قانوني وسليم، ومن أجل الحفاظ على حقوق الإنسان في إسرائيل وعلى الشرعية العامة لإنفاذ القانون في الدولة». وتابعت أن «تدخلاً سياسياً مرفوضاً في عمل الشرطة يفضي إلى المس بحقوق أساسية للفرد وبينها الحق في الحرية، الحق في التنقل، استقلالية الفرد، حرية التعبير والتظاهر، الحق في الكرامة وغيرها. والحديث يدور عن مس بقيم ديموقراطية أساسية». وأشارت إلى أن «الأدلة التي يقدمها الالتماس الحالي تشير إلى أنه منذ تعيينه في منصبه، الوزير بن غفير يؤثر ويتدخل بشكل فظ ومرفوض ومتكرر في استخدام قوة الشرطة خلافاً لقرارات المحاكم. كما أن الوزير أطلق تصريحات بهدف ردع قضاة عن القيام بعملهم، مستهزئاً بقراراتهم، وفعل ذلك أمام أفراد شرطة أيضاً، بهدف ردع جهات إنفاذ القانون عن القيام بعملها، وإنشاء عدم شرعية لتحقيقات الشرطة، والاستهزاء بعملها في صفوف أفراد الشرطة الإسرائيلية». كما حذرت من أن «التخوف هو من أن صمت الحكومة سيفسر على أنه دعم فعلي لنهج بن غفير. وإذا كانت الأمور على هذا النحو، فإن مسؤوليتك كرئيس للوزراء العمل مقابل الوزير كي يتوقف عن ذلك».

تضمنت رسالة المستشارة إلى نتنياهو الحوادث التي تجاوز فيها بن غفير صلاحياته (أ ف ب)

طوفان الأقصى

قمع فرنسي ممنهج لداعمي فلسطين
«طيف» أمستردام يلاحق الإسرائيليين

ريم هاني

لا يزال طيف الاشتباكات التي اندلعت في أمستردام، وأدّت إلى إصابة العشرات من داعمي «المنتخب الإسرائيلي»، يلاحق «المشجّعين الإسرائيليين» أنّى وُجدوا، وهو ما بدا واضحاً بعد فرض السلطات الفرنسية حزاماً أمنياً، مقترناً بإجراءات لـ«مكافحة الإرهاب»، من مثل التدقيق في هويات المشجّعين، أكثر من مرة، وتفتيشهم، منعاً لـ«مطاردة» الإسرائيليين في المباراة التي جمعت بين منتخب الكيان والمنتخب الفرنسي مساء الخميس. وفي خضمّ استمرار المجازر الإسرائيلية في غزة ولبنان، استدعي نحو 4 آلاف عنصر من الشرطة والدرك، و1600 من موظفي الاستاد، بالإضافة إلى نشر ألفين و500 عنصر ممّن شكّلوا طوقاً حول الملعب، لـ«حماية» المشجّعين الإسرائيليين، وسط مزاعم من الأخيرين ومن السلطات الإسرائيلية بوجود خطط لـ«اصطيادهم»، بذريعة «معاداة السامية»، في وقت تُشير فيه المعطيات إلى أنّ الإسرائيليين هم من بدأوا باستفزاز الجالية العربية والمسلمة في مباراة أمستردام. كما حُظرت الشعارات والأعلام الفلسطينية في المباراة، مع السماح فقط بإدخال الأعلام الإسرائيلية والفرنسية.

وبحسب صحيفة «لوموند الفرنسية»، فقد تمّ تصنيف المباراة الأخيرة على أنها «عالية المخاطر»، وشهدت العدد الأقل تاريخياً من الحضور لمباراة للمنتخب الفرنسي على أراضيه، علماً أنّ إسرائيل كانت قد دعت «مواطنيها إلى عدم حضور المباراة». وعلى رغم أن ملعب سان دوني الفرنسي يتّسع لأكثر من 80 ألف مشجّع، إلا أنّه لم يحضر سوى 16 ألفاً و611 مشجعاً، فيما تمّت تغطية الصفوف الأمامية ولوحات الإعلانات بنوع من الشبك والقماش. على أن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، تعمّد، في خطوة غير اعتيادية، أن يكون حاضراً وسط الجماهير القليلة، في حين قال الإليزيه، لشبكة «سي أن أن» الأميركية، إنّ تلك الخطوة تهدف إلى بعث «رسالة أخوّة وتضامن بعد الأعمال المعادية للسامية التي لا تُحتمل التي أعقبت المباراة في أمستردام».

على أنّه وعلى الرغم من كل الإجراءات الأمنية الاستثنائية المشار إليها، لم تخلُ المباراة من أعمال عنف، بيّنت

لم تخلُ المباراة من أعمال عنف عمد الإسرائيليون إلى إثارتها (من الويب)

بعض مقاطع الفيديو أنّ الإسرائيليين هم من عمدوا، مرة جديدة، إلى إثارتها، إذ أظهرت المقاطع مشجّعين يضعون الأعلام الإسرائيلية على أكتافهم، ويهاجمون مشجّعين فرنسيين على المدرجات، قبل أن تتدخل قوات الأمن سريعاً لاحتواء الاشتباكات. وتنقل الصحيفة الفرنسية عن أحد المشجّعين، ويُدعى جاد شرف، وهو طالب حقوق في فرنسا، وكان يرتدي قميصاً كُتب عليه «الحرية لفلسطين» و«الحرية للبنان» و«الحرية للعالم»، قوله: «حظروا العلم الفلسطيني، لكن ليس القمصان». ويتابع: «يقولون إن السياسة ليس لها مكان في الرياضة، لكنّ الرياضة كانت دائماً مسيّسة. لقد حاولت إظهار استيائي والتعبير عن رأينا بهذه الطريقة»، مبدياً خيبة أمله من أنّ السياسات الفرنسية لا «تحرّك ساكناً لإيجاد حل لما يحدث في غزة ولبنان».

على أنّ عدداً من المسؤولين الفرنسيين اليمينيين، لا يستسيغون، على ما يبدو، وجهة النظر المتقدّمة، ويحاولون «قمع» أي مظاهر داعمة لفلسطين، وتحديداً في الفعاليات الرياضية، إذ كان وزير الداخلية الفرنسي، برونو ريتاليو، قد طالب منتخب «باريس سان جيرمان» بتقديم «إجابات»، بعدما حمل المشجّعون لافتة ضخمة تحمل شعار «الحرية لفلسطين»، في المدرجات الأسبوع الماضي. وبعد المباراة، اعتبر الوزير الفرنسي، في منشور عبر «أكس»، أنّ على الأندية أن تتنبه إلى ضرورة «ألا تُلحق السياسة أذى بالرياضة، التي يجب أن تظل دائماً دافعاً إلى الوحدة»، وتوعّد، في مقابلة إذاعية لاحقاً، بأنّه «ما من شيء غير مطروح على الطاولة»، في إشارة إلى إمكانية فرض عقوبات ضد الأندية التي «تخرج عن الخط ولا تفرض رقابة على اللافتات السياسية».

وعلى الضفة المقابلة، أكدت النائبة الفرنسية اليسارية من حزب «فرنسا غير الخاضعة»، في مقابلة تلفزيونية أخيراً، أنّ حزبها يتلقّى، بشكل منتظم، تهديدات بالقتل - ارتفعت حدتها بعد بدء الحرب في غزة - من

> يتعرّض أعضاء «فرنسا غير الخاضعة» لتهديدات منتظمة بالقتل من اليمين المتطرف الإسرائيلي والفرنسي

الجماعات الصهيونية المتطرفة، مقرونة بمحاولة قرصنة هواتف أعضاء من الحزب، لافتةً أيضاً إلى أنّ رئيس الحزب، جان لوك ميلونشون، «تعرّض لمحاولتي اغتيال من اليمين المتطرف الفرنسي». وأكدت النائبة الفرنسية، في مقابلتها، أنّ الحزب لن يتراجع، لأنّ «التاريخ يحكم علينا حالياً». وفي وقت لاحق، نشرت جزءاً من المقابلة عبر حسابها على «أكس»، مرفقة بعبارة: «نُتهم بأننا معادون للسامية لأننا نجرؤ على إدانة الإبادة الجماعية الجارية في غزة وسياسة بنيامين نتنياهو، على الرغم من أننا مهدّدون من قبل الفرنسيين والإسرائيليين المتطرفين، وسط صمت إعلامي تام».

إلى ذلك، اندلعت، قبل يوم من المباراة الأخيرة، احتجاجات في باريس مساء الأربعاء، ضد حفل مثير للجدل نظّمه اليمين المتطرف الصهيوني. ويهدف الحدث، الذي أقيم في مكان سرّي، إلى جمع الأموال للكيان، وكان يُفترض أن تحضره شخصيات إسرائيلية من مثل وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، الذي انتهى به المطاف إلى إلغاء رحلته إلى باريس في اللحظة الأخيرة. وبعدما دعا بعض السياسيين، من بينهم عضو «فرنسا غير الخاضعة»، توماس بورتس، إلى إلغاء الحدث، رفضت السلطات الفرنسية تلبية هذا الطلب، بذريعة أنّه «لا يشكّل تهديداً للنظام العام».

لاريجاني من دمشق: ثابتون على دعمنا

علاء حلبي

بالتزامن مع الحملة الإعلامية الكبيرة التي تروّج لتراجع مستوى العلاقات بين سوريا وإيران، حطّ كبير مستشاري قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، وعضو «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، علي لاريجاني، رحاله في دمشق. وأجرى الأخير لقاءً مع الرئيس السوري، بشار الأسد، لم يتسرّب عنه الكثير، باستثناء التأكيدات الإيرانية المستمرة لاستعداد طهران لتقديم شتى أنواع الدعم لسوريا لتعزيز مكانتها، والاستمرار في رفع مستوى العلاقات بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة.

من جهتها، أشارت رئاسة الجمهورية في سوريا، في بيان، إلى أن المباحثات تناولت التطورات التي تشهدها المنطقة، ولا سيما التصعيد الإسرائيلي والعدوان المستمر على فلسطين ولبنان وضرورة إيقافه. كما جرى البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، لما فيه مصلحة الشعبين وشعوب المنطقة. وبحسب البيان، شدّد الرئيس الأسد على التمسك بالحقوق الفلسطينية التاريخية، ودعم صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني بشتى الوسائل، ووقف المجازر ووضع حد لجرائم الإبادة الجماعية، في حين أكّد لاريجاني وقوف إيران إلى جانب سوريا واستعدادها لتقديم شتى أنواع الدعم لها، منوّهاً بدور سوريا المحوري في المنطقة، والتطلع إلى تعزيز هذا الدور بما يخدم دول المنطقة وشعوبها. وفي وقت تزامنت فيه الزيارة مع اعتداءات إسرائيلية طاولت حي المزة في دمشق وقدسيا في ريف العاصمة، وأدّت إلى استشهاد 10 أشخاص وإصابة 15 آخرين، أعلنت حركة «الجهاد الإسلامي» استشهاد اثنين من كبار قادتها، وهما عبد العزيز الميناوي ورسمي أبو عيسى، فيما نشرت السفارة الإيرانية في دمشق بيان تعزية للحركة. وتأتي زيارة المسؤول الإيراني الكبير، الذي توجّه من دمشق إلى بيروت لإجراء سلسلة لقاءات مع مسؤولين لبنانيين، أيضاً، في وقت تتذرّع فيه إسرائيل بمحاربة إيران لتبرير اعتداءاتها المستمرة على سوريا، والحرب المدمّرة ضد لبنان. ومنذ توسيع إسرائيل اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية، وفتح سوريا أبوابها لاستقبال الوافدين من سوريين ولبنانيين، أرسلت إيران عدداً من شحنات المساعدات الإنسانية والإغاثية، التي تمّ تفريغها بوساطة روسية في مطار حميميم الروسي، قبل توزيعها على المنظمات الإنسانية. غير أن بعض هذه المساعدات تعرّضت لاستهدافات إسرائيلية بعد نقلها إلى المستودعات، خارج القاعدة الروسية.

وبالتوازي مع زيارة لاريجاني إلى دمشق، نفى كبير مستشاري وزير الخارجية الإيراني، علي أصغر حاجي، وجود أي مخططات بشأن تغيير عدد قوات إيران الاستشارية في سوريا بسبب تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، إذ قال لوكالة «نوفوستي» الروسية: «لم نتخذ أي قرار بهذا الشأن»، مضيفاً أنّ «طهران ستستخدم حقها القانوني للدفاع عن نفسها ضد الكيان الصهيوني في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة».

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار
طلبت راميا محمد رشاد درويش بوكالتها عن مصطفى توفيق عقل سند تمليك بدل ضائع للعقار 116 العمارة.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
راني حيدر

وفيات

زوج الفقيدة: ناجي البستاني
أولادها: ميرا وعائلتها
لارا وعائلتها
نبيه
فؤاد وعائلته
أشقاؤها: يحيى وعائلته
عائلة المرحوم حارث
عدي وعائلته
عائلة المرحوم منذر
غياث وعائلته
شقيقتها: مارينا وعائلتها
سلفها: عائلة المرحوم زاهي
ابنة حميها: منى وعائلتها
مع الأهل والأنسباء يدعونكم إلى مشاركتهم في قداس وجناز يُقام لراحة نفس فقيدتهم الغالية
هند فؤاد افرام البستاني
في كنيسة سيدة التلة (دير القمر) عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الأحد الواقع فيه 2024/11/17.
كما يتقبلون التعازي يومَي الإثنين والثلاثاء في 18 و19 تشرين الثاني في كنيسة مارت تقلا (الحازمية) من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى الساعة الخامسة عصراً.

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
الاتحاد الصناعي والتجاري (اونيكو) ش.م.ل	2515	RR230638769LB
الشركة الاستشارية للدراسات والادارة ش.م.م	2555	RR230638809LB
س.م.س هولدينغ	6980	RR230639676LB
الشركة اللبنانية العالمية لتاجير السيارات ش.م.م	9015	RR230639150LB
شركة جان سعد واولاده ش.م.ل	9277	RR230639265LB
شركة ميجو للصناعة والتجارة	9362	RR230639296LB
شركة ديراب للتجارة ش.م.م	9942	RR230639367LB
داب هاند غروب ش.م.م	10008	RR230639384LB
تكستايل ترايدرز كومباني ش.م.م	10237	RR230637922LB
شركة سامتكس ش.م.م	12333	RR230640039LB
غود فود ش.م.م	12340	RR230640042LB
شركة يحيى للتجارة العامة ش.م.م	12354	RR230640056LB
شركة الخدمات البحرية ش.م.ل	12413	RR230640087LB
الشركة الصيدلانية اللبنانية سوفاليب ش.م.م	12441	RR230640100LB
شركة روبيا ش.م.م	12442	RR230640113LB
شركة R.M للبلاط والرخام ش.م.م	12640	RR230640189LB
شركة موفر سبيز ش.م.م	12668	RR230640515LB
الشركة الشمالية للمقاولات ش.م.م	12695	RR230640317LB
شركة ايديا ش.م.م	12792	RR230640396LB
شركة توبلاست للمواسير البلاستيكية والادوات المنزلية ش.م.م	12803	RR230640419LB
شركة فيا ليبان ش.م.م	12903	RR230640498LB
الشركة الصناعية التجارية المحدودة في لبنان ش.م.م	13092	RR230640232LB
الشركة اللبنانية للزراعة والري الحديث ش.م.ل -لاميكو-	13289	RR230639866LB
شركة لامارتين للسكاكر ش.م.م	13303	RR230639870LB
شركة بن الامير ش.م.م	13313	RR230639883LB
ليفيل ناين ش.م.م	13354	RR230639897LB
مؤسسة الرائد للهندسة والمقاولات	13760	RR230639923LB
مؤسسة الفرح لصاحبها جورج عبد الله فرح	14433	RR230639945LB
محطة قرعوني لصاحبها علي عباس قرعوني	15114	RR230639971LB
تجارة اميده زخور	27733	RR230639818LB
مؤسسة وديع دالاتي	28964	RR230639849LB
مؤسسة نسر للخدمات	29008	RR230640524LB
مؤسسة جان دميان	29271	RR230640538LB
PARFUMERIE CONSTANTION	29514	RR230640541LB
مؤسسة جوزيف القيم للتجارة	35380	RR230639764LB
شركة زنكوغراف نصر	49073	RR230641445LB
شركة ابو خليل اخوان	62380	RR230639720LB
محمد عبد القادر القشلان	180082	RR230641309LB
شركة الاتحاد (كمال قيموز وشركاه)	181437	RR230640705LB
جاك بطرس ابي رميا	954405	RR230640643LB
حضانة L›ALOUETTE (لينا جورج غصيبه)	1276681	RR230634529LB
ايغل كونتراكتينغ ش.م.م.	1875970	RR230636136LB
كازا جيوفاني مانجمنت (سي جي ام.) ش.م.ل	2168900	RR230637967LB
3ADING RAFALE	2207284	RR230640263LB
زين العابدين عاصي للتجارة العامة ENZO OIL	2426026	RR230638123LB
الابراج للباطون ش م م	2473473	RR230631607LB
حمود ميغا ستور ش م م	2527654	RR230640229LB
الرفاعي علي للتجارة العامة	2788165	RR230640277LB
انابيلا للتجارة العامة	2864707	RR230640555LB
نواره للتجارة العامة والخدمات	2919339	RR230641140LB
سيزار جوزف اليان	2946606	RR230640285LB
ماجيك غروب ش م م	2987208	RR230640365LB
Dany and Daddy	3075227	RR230640325LB
صيدلية موري	3117242	RR230640674LB
Baroucci Group Marketing & Distributing (توصية بسيطة)	3211276	RR230641388LB
نور التجارية	3327699	RR230640626LB
أونوورد ش.م.م.	3371481	RR230638931LB
الياس اللقيس لتجارة الاسلحة و ذخائر الصيد	3402200	RR230638361LB
كلاف ش م م	3466773	RR230640572LB
حرب-هوم اوف باين-ش.م.م	3471064	RR230641198LB
استورز للمصاعد ش.م.م	3591159	RR230640612LB
GNR FIT ش.م.ل	3595886	RR230640453LB
Best Workplace Solutions	3682923	RR230641136LB
صعب للدراسات والاستشارات ش.م.ل	3728661	RR230626805LB
LENX	3767339	RR230640688LB
برو ديستريبيوشن ش.م.م	3780194	RR230640334LB
زيغون ترايدينغ	3786337	RR230640348LB
OBJETS ET COULEURS INTERIORS	3831246	RR230641048LB
Energodirection	3834515	RR230641215LB
سيتما بروتيك ش.م.م.(شريك وحيد)	3837397	RR230640630LB
JK&BRO	3845907	RR230638945LB
بي - سي - تي - اس - ش.م.م	3858798	RR230626672LB
صيدلية عين الرمانة	3867651	RR230640351LB
شركة مينا للاستثمارات العقارية والسياحية ش.م.ل	10964	RR230636564LB
جبيلي للصناعات المعدنية (جيمكو) ش.م.م	13012	RR230643287LB
محطة سعيد نصر	28144	RR230639835LB
حكمت شفيق ابو رسلان	29613	RR230643361LB
مؤسسة محمد محمد شفيق حمود	233078	RR230642896LB
خميس للتجارة لصاحبها نبيل غازي خميس	245502	RR230643123LB
سواعد الاتحاد للمقاولات المحدودة -سعودية-فرع شركة اجنبية	290880	RR230643843LB
جهاد سليم صفير	291009	RR230643865LB
Societe International Maritime	291176	RR230643874LB
ضرير لصاحبها مصطفى ابراهيم ضرير	292971	RR230643548LB
شركة ماركت بلايس ش.م.م	294612	RR230643653LB
الشركة اللبنانية للمعادن والديكور جي اف ش.م.م	631063	RR230642131LB
محمصة شهباز ش.م.م	762045	RR230642370LB
شركة ميدياكليك ش.م.م	778812	RR230642406LB
شركة تيليبكو لبنان ش.م.ل	853803	RR230642437LB
انتغريتد بروجكت سرفيسز ش.م.م	1058267	RR230642454LB
شركة اوروليفت ش.م.م	1095590	RR230642471LB
روك بريدج ترايدنغ لميتد	1246247	RR230642542LB
ريمون حنا الحلو	1541515	RR230642729LB
فورتيك ش م م	1876904	RR230642057LB
CCS CREATIVE CONTROLLER SYSTEM	2259811	RR230642043LB
عواد كوم تريدينغ	2267861	RR230642105LB
شركة محفار سماحة ش.م.ل	2381648	RR230642145LB
TANZIFAT	2382534	RR230642159LB
شركة أ + منجمنت ش م ل	2402666	RR230642180LB
PROMTECH ش م م	2480121	RR230642264LB
شركة ليبانيز غرين فود	2491106	RR230642281LB
chez gaby motors(كابي نبيل القارح)	2542410	RR230642304LB
Communication representation et services CRS	2603047	RR230642595LB
عفيش رائد لبنان ش.م.ل	2679911	RR230642905LB
TONACO-CONTRACTING S.A.R.L	2779810	RR230642936LB
فخري هاردوير اند تولز	2955908	RR230642613LB
اوفيلكس ش م م	3149888	RR230642763LB
DESIGN WOOD	3347786	RR230641414LB
بيضون للتجارة العامة والصناعة والمقاولات	3349687	RR230641621LB
وسيم محمود عثمان	3493380	RR230641670LB
دي. أي. أس ش.م.م	3595507	RR230641272LB
ALUMKA	3618246	RR230641564LB
Ghannoum Service	3766600	RR230641105LB
S.P.S SECURITY AND PROTECTION SYSTEMS	3768686	RR230641604LB
THE RIGHT FLIGHT شريك وحيد	3778767	RR230642635LB
GEC	3785497	RR230641051LB
بيت الزاد ش.م.ل	3797532	RR230641975LB
AMYSM GROUP s.a.r.l single partner	3799403	RR230641697LB
THE OCTOPUS	3814452	RR230641312LB
برو لوجستكس ش.م.ل	3853266	RR230641745LB
بيروت واي ش.م.م	3879045	RR230641935LB
ربيع جرجس الشاعر	3882716	RR230641873LB
عيسى موسى القادري	3893386	RR230642882LB
محمد فادي موسى القادري	3893389	RR230642715LB
مارسيل حسين عبد الرحمن	3893391	RR230642689LB
هدى موسى القادري	3893394	RR230642879LB
امل موسى القادري	3893396	RR230642848LB
رياض محمود السيد	3897561	RR230641860LB
شركة كومبيوغراف ش.م.ل	974	RR230645359LB
شركة التجارة العمومية المتحدة «يوجيتكو» ش.م.م	2713	RR230645376LB
شركة فورت - FORT	5382	RR230644923LB
شركة انصار ش.م.م	12918	RR230643239LB
شركة صيدون لصناعة وتجارة البلاط واعمال الديكور	12943	RR230643256LB
شركة سوماكو الحديثة ش.م.م	13007	RR230643273LB
شركة خليل للتجارة والصناعة	13044	RR230643300LB
جوبيتر للتجارة العامة والتعهدات ش.م.م	13280	RR230643335LB
الشركة العصرية الوطنية للتجارة ش.م.م (موناكو)	13285	RR230643344LB
مؤسسة وسام مصطفى قدورة للمواد الغذائية	15692	RR230644044LB
محطة العلايلي (محي الدين احمد العلايلي ش.ف سمير العلايلي)	16558	RR230644061LB
صيدلية جديدة	18129	RR230644132LB
مؤسسة ميلاد يمين	19141	RR230644177LB
نزيه ميشال شاول الحايك	19679	RR230644185LB
فاسكو (اوسبيان)	21161	RR230644217LB
مكتب وجية هنري توتوبجي	38377	RR230641581LB
مؤسسة حرب التجارية	62907	RR230643891LB
دارقتيبه للطباعة والنشر	63256	RR230643914LB
مؤسسة سليمان قاسم الحركة	63272	RR230643928LB
مؤسسة صقر فودز	63843	RR230643976LB
مؤسسة مقرّي	63855	RR230643993LB
نبيه صوما	63863	RR230644000LB
كركبي التجارية التكنولوجية	64178	RR230644027LB
منصور نجيب سالم	98909	RR230641533LB
احمد عبد الله عبد علي	99305	RR230642975LB
فاتن كسحه	169477	RR230641683LB
الكترو ميكانيك (رفيق حسن عز الدين)	175037	RR230641856LB
مؤسسة اي . ام . ثري	221228	RR230642675LB
مؤسسة قرنبش التجارية (محمد رائف قرنبش)	243949	RR230643137LB
مؤسسة محمد سنو للتجارة العامة	244214	RR230645186LB
أحمد مصطفى الحريري	248388	RR230645209LB
مؤسسة ساميدان للتجارة (رنا احمد يونس)	258467	RR230643035LB
SAFETY WORLD- علي احمد صالح	279540	RR230643415LB
مؤسسة جيزال ابراهيم التجارية	281483	RR230643446LB
مؤسسة زرقط للتجارة والتوزيع (عباس كمال زرقط)	282038	RR230643463LB
شركة البنيان للتعهدات زالمقاولات ش.ت.ب (العلي وشركاه)	290688	RR230643830LB
دانه فاشن DANA FASHION	292841	RR230643525LB
الشركة المتحدة لصناعة الزجاج	293005	RR230642998LB
الشركة المتحدة لصناعة الزجاج	293005	RR230643551LB
الباميد - ALBAMED (محمد حسين قعيق)	294404	RR230643640LB
سل كوم ش.م.ل CELL COM.SAL	301134	RR230645420LB
روند للتجارة العامة والقومسيون ش.م.م	307907	RR230645455LB
شركة الفرح للحداده والصيانه والتجارة ش.م.م	507005	RR230642967LB
مؤسسة فادي مهدي دياب التجارية	817031	RR230640921LB
شركة ايمن عبد الله واخوانه	839146	RR230642423LB
شركة غلاس - ك ش.م.م	886033	RR230642445LB
SAFE ROUTE RENT A CAR S.A.R.L	982737	RR230640983LB
شربل لطفي العيسى	1237503	RR230642560LB
باست كومبيوترز ش.م.م	1277438	RR230642587LB
آر.تي.اوتوبارتس ش.م.م.	1728101	RR230641017LB
شركة حسن مكتبي ش .م .ل	1934472	RR230640864LB
SMEC .J ELECTRICITY (سمير الياس جبر)	2198696	RR230644340LB
أبولو هير سيستم ش.م.م.	2228781	RR230642851LB
ZAKI TRADING CO S.A.R.L	2258671	RR230640878LB
أليمنتومز ش.م.ل	2370210	RR230642114LB
سوني بيكتشرز تلفيزيون برودكاشنز لبنان ش.م.ل	2417777	RR230642321LB
بزي للطوبوغرافيا تعهدات ومقاولات (ثائر محمد سعيد بزي)	2427269	RR230640895LB
DEVKEY - عبدالله مطانيوس عبدالله	2465255	RR230642255LB
شركة الإنشاء والتعمير للتجارة والمقاولات دينا شبلي وشركاها-شركة توصية بسيطة	2484722	RR230642278LB
Zayat General Trading	2713283	RR230642658LB
جيوسبيشل مايندز ش م ل	2770042	RR230643185LB
شامي غروب ش.م.م	2814300	RR230643208LB
او. ام. اس. للتجارة ش.م.م.	2818645	RR230643211LB
PHARMA REEM	3530580	RR230641635LB
جوني جان حرفوش	3596563	RR230642701LB
تكنولوجيا المعلومات للحلول والخدمات ش.م.م.	3763936	RR230644702LB
ميشا ترايدينغ سيرفيسيز	3828551	RR230641961LB
شهناز احمد جمال الشويكي	3842642	RR230642026LB
Fire Defenders sarl	3852047	RR230642627LB
ريد بيرد RED BIRD	3861469	RR230644676LB
F J M J	3873788	RR230641065LB
كريستيان ايلوييز جونكير	3912680	RR230644557LB

التكليف 259

طوفان الأقصى

ساحة الوغى تزداد افتراضيةً: إيران تعلنها حرباً سيبرانية على إسرائيل

في ظلال العالم الرقمي، كانت هناك حرب مستعرة تدور بعيداً من العناوين الصاخبة وفوضى أرض المعركة. بينما كانت أنظار العالم مركزة على حرب الإبادة والتطهير العرقي الإسرائيلية ضد شعب غزة، كانت هناك جبهة أخرى تتشكل: إنها جبهة المقاومة الرقمية. لم تكن الأسلحة فيها رصاصاً أو صواريخ، بل أدوات رقمية مصممة بعناية ومدعمة بالذكاء الاصطناعي. تلقّى فيها الصهاينة ضربات من اليمين واليسار، ما أدخلهم في حالة من الضياع والتخبط. كل هذا وأكثر تحدثت عنه منشور خاص أعده «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي التابع لجامعة «تل أبيب» بالتعاون مع مركز «تراث وتخليد ذكرى الاستخبارات الإسرائيلية»

علي عواد

شكلت الحرب في غزة فرصة لجهود إيرانية من أجل تكثيف العمليات في الفضاء الرقمي ضد إسرائيل. والعمليات هنا لا تعني مجال القرصنة فقط. الحديث هنا عن إستراتيجية متعددة المستويات طوّرتها إيران هدفت إلى إضعاف التماسك الداخلي الإسرائيلي من دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة.

وعملت الجهات الإيرانية الفاعلة على «استغلال القضايا الحسّاسة في المجتمع الإسرائيلي، وعلى رأسها قضية الرهائن المحتجزين في غزة، لتأجيج الانقسامات الداخلية»، وعلى إنشاء شبكة معقدة من الحسابات الوهمية المتقنة عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، بالإضافة إلى تجنيد إسرائيليين «عن غير قصد»، واستخدام متقدم لأدوات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك أدوات التزييف العميق (deepfake)، كما الدفع بعمليات على الأرض تؤكد للمستخدم الإسرائيلي بأن ما قرأه في الحسابات على السوشال ميديا حقيقي.

في هذا السياق، كانت العمليات الإيرانية متعددة الأوجه، إذ لم تقتصر على دعم أجندة سياسية أو توجه سياسي بعينه، بل استهدفت التأثير في «المجتمع» الإسرائيلي كلّه عبر منصات التواصل الاجتماعي. وقد استخدمت هذه العمليات منصات التواصل الاجتماعي مثل واتساب وتليغرام وفايسبوك وإكس. تعددت العمليات التي نفذتها إيران وفقاً للتقرير الإسرائيلي، ومنها مجموعة Aryeh Yehuda News Flashes التي تبنت دور قناة إخبارية إسرائيلية لنشر التحريض واتهام الأجهزة الأمنية بالإهمال. كما ظهرت مجموعة Egrof Fist التي عملت على تعميق التوترات في الداخل المحتل، مروّجة لمحتوى «متطرف» على منصات مثل تيك توك وإنستغرام. وكانت هناك أيضاً عمليات مثل Tears of War التي حاولت توظيف صور وتقارير عن القتلى والأسرى لتأجيج مشاعر الكراهية، بينما استخدمت مجموعة BringHomeNow منصات مثل تليغرام لجمع معلومات شخصية عن الإسرائيليين عبر استمارات «تطوع» مزيفة. تضاف إلى ذلك مجموعة Helpless التي سعت إلى نشر الإحباط بين النساء الإسرائيليات، ومجموعة Kan+ التي استهدفت جمع بيانات حول الإسرائيليين عبر استطلاعات زائفة. أخيراً، عملت مجموعة Second Israel على مدار أكثر من عامين (منذ ما قبل الحرب) للتأثير في القضايا السياسية في الكيان العبري، واستهدفت الناخبين ودعمت أجندات متناقضة مع المواقف السائدة. علماً أن تلك العمليات سبق أن أشار إليها «جهاز الأمن العام» الإسرائيلي (الشاباك) في تقارير إعلامية سابقة.

وتميزت الإستراتيجية الإيرانية بالمرونة والتكيف بحسب التقرير، إذ أعادت تنشيط حسابات قديمة وأنشأت حسابات جديدة باستمرار. كما استغلت الأحداث الجارية لتطوير روايات تخدم أهدافها الإستراتيجية في خلق حالة من عدم اليقين والشك في المعلومات، ما يُضعف القدرة الإسرائيلية على اتخاذ قرارات واضحة.

ورغم محاولة مؤلفي التقرير البحثي، الباحث في التضليل الإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي، نيتسان ياسور، والزميل في «برنامج إيران» في معهد «دراسات الأمن القومي»، داني سيترينوفيتش، تقديم إيران كمصدر وحيد لكل الأزمات الداخلية التي تواجه كيان الاحتلال، فإنّ التقرير يحمل بوضوح أجندة سياسية تدفع نحو أمرين: أولهما، ضرب شرعية المتظاهرين ضد سياسات حكومة اليمين المتطرف عبر ربط جهودهم بالمصالح الإيرانية التي تنفذها الجهات الفاعلة عبر حرب السايبر؛ وثانيهما، تبرير سياسات أكثر تشدداً، وتهيئة الرأي العام الإسرائيلي لتقبل عسكرة متزايدة للحياة الرقمية تحت ذريعة «الضرورة الأمنية».

وشكا المؤلفان من أنّ هذا النوع من العمليات يمثل تحدياً كبيراً لإسرائيل، إذ يصعب تتبعه ومكافحته «من دون المساس بحرية التعبير والنقاش العام المشروع»، وخصوصاً أن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي يجعل من الصعب بشكل متزايد التمييز بين المحتوى الحقيقي والمزيف، ما يتطلب إستراتيجيات دفاعية متطورة تجمع بين الحلول التقنية والتوعية المجتمعية. وحذرا من أن «إيران تستثمر موارد كبيرة في تطوير هذه العمليات، مستفيدة من خبرتها المتراكمة في التعامل مع المجتمع الإسرائيلي». وأوصى التقرير بضرورة «تطوير استراتيجية وطنية

> تستثمر إيران موارد كبيرة في تطوير العمليات السيبرانية

شاملة لمواجهة هذا التهديد، تجمع بين الإجراءات التشريعية والتقنية والتوعوية». وأكد على أنّ «المواجهة الفعالة لهذه العمليات تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنصات التواصل الاجتماعي». وأضاف أنّ «إيران تنظر إلى الفضاء الرقمي بمثابة ساحة حرب موازية تمكّنها من تحقيق أهداف استراتيجية بكلفة منخفضة ومخاطر محدودة». ويتوقع التقرير استمرار وتصاعد هذه العمليات في المستقبل، خصوصاً مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وظهور منصات تواصل اجتماعي جديدة. وأكد على أنّ نجاح إسرائيل في مواجهة هذا التحدي سيعتمد على قدرتها على تطوير آليات دفاع متكيفة ومرنة تواكب تطور التهديدات.

أصبحت الحروب السيبرانية بُعداً حاسماً في الجيوسياسة الحديثة، مع تصاعد التوترات والمناورات الاستراتيجية بين الدول في المجال الرقمي. في عالم يريد أن يكون متعدد الأقطاب بشكل متزايد، تعيد هذه الحروب السيبرانية تشكيل التوازن العالمي للقوى. إذ يمكن للدول الأصغر أو الأقل تقدماً تكنولوجياً أن تُشكل تهديدات عظيمة للقوى الأكبر والأكثر استقراراً، ما يسمح للقوى الناشئة بالضرب بقوة أكبر من وزنها وتحدي هيمنة الاستعمار وأذرعه العسكرية. وتُعد الصين مثالاً بارزاً على ذلك، إذ تمكنت من تطوير قدرات هجومية سيبرانية متقدمة من جمع المعلومات الاستخبارية والنيل من خصومها وحتى تعطيل البنى التحتية الحيوية. وقد سمح هذا للصين بفرض قوتها وتعزيز مصالحها الجيوسياسية، حتى وهي تحاول اللحاق بالولايات المتحدة من ناحية القوة العسكرية التقليدية. وفوق ذلك، أدى ظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل مجموعات القراصنة والمجرمين السيبرانيين، إلى إضافة طبقة أخرى من التعقيد إلى المشهد الجيوسياسي. إذ يمكن لهذه الكيانات أن تُستخدم من قبل الدول بمثابة وكلاء، ما يزيد من غموض من أصدر الأوامر. من الواضح أن مستقبل ديناميكيات القوة العالمية سيتأثر بشكل كبير بقدرة الدول على التنقل في المياه العكرة للحروب السيبرانية. وستكون الدول القادرة على استيعاب هذه التحديات في مركز الصدارة في هذا المشهد الجيوسياسي الحديث.

تحقيق شامل يكشف عمق تأثير اللوبي الإسرائيلي في غرف التحرير
الصهيونية تزرع جواسيسها في الاعلام الأميـركي

كشف تحقيق استقصائي أجراه الصحافي ألان ماكلويد في موقع «مِنت برس نيوز»، عن شبكة واسعة من الموظفين السابقين في منظمات اللوبي الإسرائيلية مثل «آيباك»، و«كاميرا» CAMERA، و StandWithUs، يشغلون مناصب رفيعة في غرف الأخبار الأميركية. يغطّي وينتج هؤلاء الأخبار المتعلقة بالحرب الإسرائيلية على غزة في وسائل إعلام بارزة مثل «أم. أس. أن. بي. سي»، و«سي. أن. أن»، و«فوكس نيوز»، و«نيويورك تايمز». هو وجود إسرائيلي واسع وغير معلن يسهم في تشكيل صورة الحرب من منظور منحاز إلى إسرائيل.

وبحسب التحقيق، ليس التأثير الإسرائيلي في الإعلام الأميركي عرضياً، بل يهدف إلى المساعدة في «تلميع» صورة إسرائيل وإبعاد الانتباه عن ممارساتها ضد الفلسطينيين، بما في ذلك حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي المستمرين بحق الشعب الفلسطيني. ويتضح تأثير اللوبي الإسرائيلي بشكل بارز في NBCUniversal، حيث تعمل كيلا شتاينبرغ، التي بدأت مسيرتها المهنية ناشطة في «آيباك»، قبل أن تصبح منتجة في «أن. بي. سي». وشاركت شتاينبرغ في إنتاج وثائقيات تروّج لصورة إيجابية عن إسرائيل. ومن بين إنتاجاتها وثائقي بعنوان «وباء الكراهية: معاداة السامية في أميركا» الذي وصف انتقادات النائبة الأميركية إلهان عمر لمواقف «آيباك» بالتطرف المعادي للسامية.

إضافة إلى شتاينبرغ، تبرز أسماء أخرى مثل إيما غوس، وجيلي مالينسكي ونوغا إيفين. وكانت غوس، التي عملت سابقاً لدى منظمة إسرائيلية تهدف إلى نشر الوعي حول الهوية اليهودية بين الشباب الأميركي، منتجةً في «أن. بي. سي»، حيث عملت على إنتاج برامج مهمة مثل «ذا توداي شو». أما مالينسكي، فقد كانت ضابطة سابقة في قوات الاحتلال الإسرائيلية، وتعمل الآن كاتبة في «سي. أن. بي. سي». علماً أن «أن. بي. سي» كانت قد قررت سحب ثلاث شخصيات إعلامية مسلمة من البث وهم: علي فيلشي، وأيمن محي الدين، ومهدي حسن.

بالنسبة إلى « فوكس نيوز»، ورغم أنها تتبع توجهاً سياسياً مختلفاً عن «أن. بي. سي»، إلا أنها تتشارك معها في توجّهها المنحاز إلى إسرائيل. إذ يشغل عدد من الشخصيات التي عملت سابقاً لدى مجموعات ضغط إسرائيلية مناصب تحريرية وإنتاجية فيها، مثل راشيل وولف، التي عملت سابقاً لدى «كاميرا» ومن ثم عملت بصفة متحدثة باسم «جيش» الاحتلال الإسرائيلي. تنتج وولف، التي تعمل الآن منسقة محتوى على السوشال ميديا لدى «فوكس نيوز»، محتوى إعلامياً يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية بشكل واضح، وتسهم في تعزيز وجود إسرائيل وتبرير سياساتها. كما تضم «فوكس نيوز»، أوليفيا جونسون، التي عملت سابقاً لدى «المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي الأميركي» (JINSA)، وهو معهد يعمل على تعزيز التحالف العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وتدعو جونسون بشكل مستمر إلى ضرورة دعم إسرائيل في أي نزاع إقليمي مع دول الجوار.

شبكة «سي. أن. أن» التي تعد إحدى الشبكات الإخبارية الرائدة عالمياً، لم تسلم أيضاً من تأثير اللوبي الإسرائيلي. يضم فريقها موظفين ذوي خلفيات إسرائيلية أمنية وعسكرية، مثل شاهار بيلد التي خدمت في فيلق الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الوحدة 8200، المتخصصة في المراقبة والتجسس. وبعد خدمتها في هذه الوحدة، أصبحت بيلد كاتبة ومعدة برامج في «سي. أن. أن»، وتسهم في تغطية الأحداث في الشرق الأوسط.

يمتد تأثير اللوبي الإسرائيلي ليشمل الصحافة المطبوعة أيضاً، إذ تضم «نيويورك تايمز» شخصيات ذات انتماءات سابقة لمجموعات ضغط إسرائيلية. على سبيل المثال، يشغل داليت شالوم، منصب مدير التصميم في الصحيفة، وقد كان يعمل سابقاً مرشداً لبرنامج «بيرثرايت» الذي تدعمه الحكومة الإسرائيلية بهدف جذب اليهود للعيش في الأراضي المحتلة. إضافة إلى ذلك، يعتبر آدم راسغون أحد أبرز مراسلي الصحيفة في القدس، يتمتع بخلفية مهنية ترتبط بمؤسسات تهدف إلى تعزيز العلاقات الإسرائيلية اليهودية. وهذا التغلغل العميق للوبي الإسرائيلي في «نيويورك تايمز» يسهم بشكل مباشر في تعزيز السردية الإسرائيلية في الصحافة الأميركية، فتركز الصحيفة بشكل متكرّر على توجيه النقد للمقاومة الفلسطينية من دون منح المنظور الفلسطيني الحيّز الكافي.

ويذكر التحقيق كيف أنّ الصحافيين الذين يعبّرون عن آراء داعمة لفلسطين يواجهون حملات تضييق وإقصاء من المؤسسات الإعلامية الكبرى. ففي عام 2021، أقالت وكالة «أسوشيتد برس» الصحافية إميلي وايلدر بسبب انتمائها السابق إلى مجموعات داعمة لحقوق الفلسطينيين. كما فُصل المعلق مارك لامونت هيل من «سي. أن. أن» بعد دعوته إلى تحرير فلسطين من الاحتلال. وقد كشفت مذكرة داخلية مسربة من «نيويورك تايمز» أنّ إدارة الصحيفة منعت صراحة استخدام مصطلحات مثل «الإبادة الجماعية» و«المذبحة» و«التطهير العرقي» و«مخيم اللاجئين» و«الأراضي المحتلة» وحتى كلمة «فلسطين» في تغطيتها الإخبارية.

ورغم أن التحقيق لا يدّعي أن الأشخاص المذكورين غير مؤهلين لمناصبهم، إلا أنه يحاول إيضاح كيفية اعتبار التأييد لإسرائيل أمراً طبيعياً في الدوائر النخبوية الأميركية، إلى درجة أنّ الموظفين السابقين في جماعات الضغط الإسرائيلية والجواسيس والجنود السابقين، يمكنهم إنتاج تقارير يُفترض أنها موضوعية ومحايدة، حتى عن قضايا الشرق الأوسط.

ويأتي هذا التحقيق ليزيد من تآكل ثقة الجمهور الأميركي بوسائل الإعلام، الذي أظهر استطلاع حديث نشره «غالوب» أن حوالى 30 في المئة فقط من الأميركيين يثقون بوسائل الإعلام. ولا تكمن المشكلة في وجود أشخاص ذوي آراء مؤيدة لإسرائيل في وسائل الإعلام، بل في عدم الكشف عن تضارب المصالح المحتمل وغياب الشفافية، ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للصحافة المهنية، ويعرقل وصول صورة متوازنة وشاملة للجمهور الأميركي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

(الأخبار)

المرجع المعياري أبيض!

نجاة فضل الله

في عام 2010، نشرت مجموعة من الباحثين الكنديّين ورقةً بحثيّة بعنوان «أغرب أناس في العالم» أثارت الكثير من الجدل والتساؤلات في أوساط العلوم النفسيّة والاجتماعيّة. في هذه الدراسة، قام الباحثون بمراجعة أكبر الدراسات وأبرزها في الحقل النفسي عبر التاريخ، التي تمّ الاعتماد عليها لصوغ المعارف عن الطبيعة البشريّة النفسيّة.

في هذه المراجعة، لاحظ الباحثون نمطاً متكرّراً في العيّنات المستخدمة في الغالبيّة الساحقة من هذه الدراسات. لوصف الخصائص المشتركة لهذه العينات، استخدم الباحثون كلمة «غريب» بالإنكليزيّة WEIRD لاختصار خمس كلمات: غربيّة western، متعلّمة educated، صناعيّة industrialized، غنيّة rich، وديموقراطيّة democratic. الكلمات الخمس هذه تختصر خصائص العيّنات البحثيّة للغالبيّة الساحقة من الدراسات النفسيّة، التي بُنيت على أساسها معارفنا حول حقل علم النفس والطبيعة البشريّة.

تعميم نتائج هذه الدراسات لتفسير سلوك وطبيعة سائر الجنس البشري هو مبني ـ بحسب الباحثين في هذه الورقة البحثيّة ـ على أحد احتمالين. الاحتمال الأوّل هو أنّ الطبيعة البشريّة واحدة، مهما كانت العيّنة التي تمّت دراستها. على هذا الأساس، يمكن تعميم هذه النتائج على كل البشر حتّى لو كانت بقيّة الشعوب غير ممثّلة في عيّنات الدراسات الكبرى. أمّا الاحتمال الثاني، فهو أنّ المجتمعات الـWEIRD (الغربيّة والمتعلّمة والصناعيّة والغنيّة والديموقراطيّة) هي شعوب معياريّة، تُقاس بالنسبة إليها الطبيعة البشريّة وكيف يكون سلوك الإنسان الطبيعي.

في ما يخصّ الاحتمال الأوّل، فالدراسة الآنفة الذكر تطرّقت إليه. وقد استنتج الباحثون أنّ الاستنتاجات النفسيّة لهذه الدراسات على مدى التاريخ لا تُعمّم على سائر شعوب العالم، فحين يتمّ إجراء نفس الدراسات العريقة هذه على شعوب أخرى، كانت تظهر نتائج مختلفة عن «الطبيعة البشريّة». بل أكثر من ذلك، بحسب الباحثين، هنالك إشارات إلى أنّ الطبيعة النفسيّة وسلوكيّات المجتمعات الـWEIRD هي فعلاً غريبة و«ناشزة» عن طبيعة وسلوكيّات غالبية شعوب العالم.

هُنا نصل إلى الاحتمال الثاني، أنّ السبب وراء تعميم نتائج دراسات على نوع محدّد من العيّنات على كل البشر هو أنّ النوع هذا هو المعيار الذي نقيس على أساسه الطبيعة والنشاز. هذه، في الواقع، مسلّمة مختزنة لدينا، ابتلعتها مجتمعاتنا عبر الزمن لدرجة لم نعد نراها، أنّ المرجع المعياريّ للسلوك البشري الطبيعي هو الإنسان الحضاريّ والمُتطوّر، أي إنسان الغرب المتعلّم ضمن النظام الأكاديمي، والذي يعيش في مجتمع ديموقراطي صناعي.

لنأخذ حقلاً آخر، أكثر «موضوعيّة» وأقلّ جدلاً من علم النفس، كحقل الدراسات الجينيّة. في عام 1990 بدأ العمل على «مشروع الجينوم البشري» المسؤول عن تحديد القواعد التي تشكّل الحمض النووي البشري DNA. وقد أدّى هذا المشروع إلى رسم خرائط وتسلسل جميع الجينات في الجينوم البشري من الناحيتين المادّيّة والوظيفيّة.

أهمّيّة هذا المشروع أنّه ساعد (وما زال) العلماء والأطباء على تشكيل فهم أدقّ للأمراض الجينيّة الوراثيّة والسرطانات. اليوم، الفحوصات الجينيّة قائمة على أساس مقارنة العيّنة من جينات المريض بالمرجع المعياري للجينوم الطبيعي (الذي أنتجه المشروع هذا).

اللافت أنّ الجينوم المعياري هذا، الذي نقيس عبره الحالات الطبيعيّة والشوائب والمتغيّرات الجينيّة، هو أوروبي بشكل أساسي، فقد تمّ بناؤه من عيّنات الحمض النووي لأشخاص قاموا بالتواصل بعد قراءتهم لإعلان في مجلّة «أخبار بوفالو» في نيويورك، واليوم هو المقياس المعياري للفحوصات الجينيّة لكلّ شعوب الأرض.

لهذا، إذا كنت من أصل غير أوروبي، فإنّ نتيجة فحص جيني شامل تقوم به غالباً ستظهر الكثير من المتغيّرات الجينيّة غير معروفة التأثير variants of unknown significance، بينما إذا كنت من أصول أوروبيّة فغالباً ستكون النتيجة «طبيعيّة».

طبعاً هذا لا يعني أن نرمي المعارف الطبيّة والنفسيّة والفحوصات الجينيّة عرض الحائط، لكنّ هذا يدلّنا على أنّ الحقائق التي اعتدنا عليها قد لا تكون حقائق مطلقة، بل قد تكون صورة تقريبيّة أو جزئيّة عن العالم بعدسة بيضاء، لنا الحقّ بل واجب مراجعتها وتعديلها إذا لزم الأمر.

وهذا الأمر ينطبق على مختلف الحقول من الطبّ إلى الهندسة والعمارة الحديثة والتنظيم المدني، مروراً بطرق التعليم ووسائل التربية، وصولاً إلى نظريات أنظمة الحكم ومعايير حقوق الإنسان. هنا تقع المسؤوليّة على كُلٍّ منّا، كُلٌّ في مجال «خبرته» واختصاصه، أن يعيد النظر في ما يعتبره الحقل الذي يعمل أو يدرس فيه حقائق مطلقة، ويقاربها بطريقة أكثر موضوعيّة.

وتحديداً في المواضيع الاجتماعيّة والإنسانيّة والحقوقيّة، نحن نعيش في عالم مُشبّع بالنظريات الغربيّة للتربية والتعليم والسياسة والحكم، إلى درجة أنّنا نعتبر أنّ صراعاتنا للتطوّر يجب أن تكون نتيجتها تبنّي وتطبيق هذه النظريّات في بلادنا. والجدير بالذكر أنّ جميع مقاييس مستوى الحياة وتطوّر المجتمعات تقيس مدى اقترابنا من تبنّي وتطبيق هذه النظريّات.

عندما نريد أن نفكّر كم قدمنا أخيراً لنشارك في هذا العالم، يجب أن نخلع النظارات التي نشأنا ونحن ننظر إلى العالم من خلالها، وبعد ذلك نلقي نظرةً موضوعيّة إلى كلّ ملامحه كما هي، ثمّ نلقي نظرةً إلى داخلنا لنلحظ أنّ ما نعامله كحقائق مطلقة ننطلق منها لنشكّل معارفنا وطموحاتنا في هذا العالم ليست كذلك.

لهذا، ختاماً، لعلّ ما ينبغي لنا أن نتأكّد منه في سعينا إلى التحرّر، أنّنا لا نستورد المعايير التي نطمح إليها، بل نصوغها بأنفسنا.

طوفان الأقصى

نواصل عرضنا التحليلي لدحض باقة من الاكتشافات الآثارية المزيفة أو المبالَغ بأهميتها لـ «سلطة الآثار الإسرائيلية» التي تصاعدت أخيراً متساوقةً مع تصاعد حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان على الشعبين الفلسطيني واللبناني. وكنا قد استعرضنا جانباً منها في مقالة سابقة (الأخبار 8/11/2024) وسنتوقف بشكل خاص عند مشروع قانون جديد سيقدم إلى الكنيست يهدف إلى الاستيلاء على آثار الضفة الغربية، وقبل ذلك نتوقف عند هذين الاكتشافين:

مشروع قانون جديد تزامناً مع الاستيطان وحملات التهجير

يد إسرائيل تمتد إلى (آثار) الضفة الغربية

علاء اللامي *

فينيقيون في أورشليم القدس

يخبرنا موقع geo.fr الناطق باللغة الإنكليزية عن اكتشاف قطعة أثرية ذهبية صغيرة، بحجم زر القميص (4 × 4 × 2 مم). وقد رُبط هذا الاكتشاف بعصر الهيكل الأول، فعنوان الخبر يقول: «أقدم قطعة أثرية ذهبية يعود تاريخها إلى عصر الهيكل الأول».

ويضيف المحرر: «اليوم، وبفضل اكتشاف جوهرة فينيقية نموذجية في تل أوفل، لدينا أدلة أثرية مقنعة على وجود فينيقي في القدس في القرن العاشر قبل الميلاد». ويوضح برنت ناجتيجال: «لدينا الآن أقوى دليل أثري حتى الآن يؤكد أن الخدم الفينيقيين قد أُرسلوا بالفعل إلى القدس». أما على صفحة ARMSTROG الناطقة باسم «معهد الآثار التوراتية»، فثمة تقرير مصوّر ومفصل بقلم برنت ناجتيجال، يُفهم منه أن هذا الاكتشاف يتعلق بـ «قلادة ذهبية صغيرة» يسمّيها أحياناً قرطاً وأحياناً أخرى «سلّة أوفل المسبوكة» (Ophel Electrum Basket)، وهي حلية صغيرة لا تتجاوز مساحة قاعدتها أربعة مليمترات. يستعيد ناجتيجال في ثلث تقريره ما ورد في التوراة عن العلاقات بين ملك صور حيرام وملك يهوذا داود، وكيف أرسل له خشب الأرز والنجارين وصاغة الذهب...، وكيف تعلم صُناع داود الصياغة من الفينيقيين، ثم يربط هذه القصص التوراتية بالاكتشاف الجديد من دون أن يقدم لنا دليلاً ملموساً واحداً على صحة وتاريخية هذا الربط أو على فينيقية الحُلية الذهبية الخالية من أي كتابة.

وفي غمرة حماسته للقصة التوراتية، يخبرنا المحرّر في زلة لسان أنه سبق أن شاهد صوراً لنماذج من هذه الحلية الذهبية الفينيقية في كتاب، حيث عُثر على اثنتين منها في مستعمرة فينيقية في قبرص، وكانتا مؤرختين في المدة الزمنية نفسها، وعلى أخرى في قادس في إسبانيا، وعلى نموذجين منها في المعابد الكنعانية في بيت شان (بيسان) في شمال شرقي القدس عام 1940، وعلى سادسة اكتشفت في حفريات تل الفرح جنوب فلسطين في ثلاثينيات القرن الماضي. وهكذا نسف ناجتيجال قصته التوراتية بتقديمه أدلة على وجود هذا النوع من الحُلي الذهبية الفينيقية في أماكن عدة وصلها التجّار الكنعانيون الفينيقيون في حوض البحر المتوسط وفي جنوب فلسطين، بما يضعف أي علاقة متخَيَّلة لها بالهيكل الأول والملكين حيرام وداود! الأمر، إذن، لا يتعلق باكتشاف تحفة فينيقية فريدة من نوعها، بل بحلية شائعة صغيرة عثر على عدة نماذج منها في فلسطين وخارجها، وهذا يعني أنّ حُلية أوفل ليست دليلاً على صحة أو تأريخية أي جزء من أجزاء القصة التوراتية التي يتسلّى بسردها محرر التقرير.

إن ناجتيجال ذو خيال خصب بشكل مفرط. لذلك توصل إلى أنّ هذا الزر الذهبي الصغير كان يحمله خادم فينيقي ـ أيام كان الخدم لا يجدون ما يأكلونه بسهولة ـ وأنه أُرْسِلَ ضمن مجموعة من الخدم من «فينيقيا» ، إلى بلاط الملك داود في أورشليم القدس، كأنّ الفينيقيين مخلوقات فضائية قَدِمت من كوكب آخر لا من إقليم مجاور شمال فلسطين يتداخل مع الجليل الفلسطيني الأعلى! من الواضح أنّ ناجتيجال يريد أن يُفهِم قارئه - وبشكل يخلو من خفة الدم - أنّ هؤلاء الخدم الفينيقيين أرسلوا من قبل الملك حيرام ليعملوا في قصور إمبراطورية عاصمة داود ذات الألفي نسمة في القرن الحادي عشر ق.م!

لقد فاق ناجتيجال في تلفيقاته زميله داني دانون، مندوب «إسرائيل» لدى الأمم المتحدة، مطلق الكذبة الآثارية المدوية عام 2017. إذ عرض عملة صغيرة من عام 76 م، كُتب عليها «حرية صهيون» كدليل لا يدحض على أنّ «القدس جزء لا يتجزأ من تاريخ إسرائيل ومن عقيدتها». وقد أيده في مزاعمه جندلمان المتحدث باسم مكتب رئيس حكومته. لكن الباحث الفلسطيني أحمد الدبش دحض هذه المزاعم دحضاً رصيناً حين أكد «إنّ نسب العملة المعدنية [التي تمّ سكها في عام 67 بعد الميلاد] إلى اليهود، هو كذب تاريخي، فلم يسجل على العملة اسم السلطة التي قامت بإصدارها، فكيف تسنى لهم نسبتها إلى اليهود؟! ومن المؤكد أن النقود في هذه الفترة كانت رومانية برموز فلسطينية، ولم يكن لليهود أي كيان سياسي أو اقتصادي مستقل في فلسطين آنذاك ».

بوابة إسرائيل الأولى عمرها 5500 عام

في شهر آب (أغسطس) 2023، أعلنت مواقع عدة في الكيان (geo.fr ـ وi24news)، عن اكتشاف خارق جديد لـ «بوابة حجرية عمرها 5500 عام في «جنوب إسرائيل» في منطقة تسمى تل عراني (كريات جت) شمال شرقي قطاع غزة. وهي كما يقول الخبر «أقدم بوابة معروفة حتى الآن في المنطقة ». لنلقِ نظرة على خلاصة الخبر، ثم نعود إلى تفكيكه وإظهار مدى استخفافه بعقول الناس: «أثناء التنقيب في مدينة تل عراني القديمة، اكتشف الفريق البحثي ممراً عمره 5500 عام، مبنياً من الحجارة والطوب اللِبن، ما يشير إلى أن التحضر في المنطقة بدأ قبل قرون مما كان يعتقد سابقاً. وقالت إميلي بيشوف، مديرة التنقيب في سلطة الآثار الإسرائيلية: هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اكتشاف مثل هذه البوابة الكبيرة التي تعود إلى أوائل العصر البرونزي».

هل لاحظتم كيف تحولت البوابة الحجرية الكبيرة إلى ممر، ثم إلى سور، أو حصن؟ والغريب أنها شيء آخر تماماً كما يتبين لنا بنظرة واحدة إلى صورة الموقع الآثاري المعني وكما سنوضح. ويضيف التقرير «اشتهرت منطقة تل عراني بالتوسع الحضري المبكر في إسرائيل، إذ شهدت استقراراً سكانياً تجاوز الـ 37 فداناً في العصر البرونزي المبكر، بدءاً من حوالى 3300 قبل الميلاد، وربما يرجع إلى وقت مبكر أكثر حتى 3500 قبل الميلاد».

في الأسطر الأربعة الأخيرة، ثمة سلسلة من الأكاذيب والتلفيقات والأخطاء الفادحة ومن ذلك:

يتحدث التقرير عن «بوابة إسرائيل» علماً أنّ المتفق عليه بين الاختصاصيين أنه لا وجود لشيء اسمه «إسرائيل» أو العبرانيين أو بني إسرائيل في العصر البرونزي المبكر (3400 -2900 ق.م) ولا في تلك المنطقة الكنعانية التي استقر فيها «الفلسطة» المهاجرون بعدها، والتي لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمملكتين التوراتيتين المزعومتين يهوذا وإسرائيل الشمالية. وإذا كان محرر الخبر يقصد مملكة إسرائيل الشمالية، فتلك كانت رقعة صغيرة حول مدينة السامرة شمال غرب شكيم الكنعانية (نابلس العربية)، ولم تمتد حتى إلى أورشليم -القدس.

ووفق التحديد الزمني التوراتي، فقد عمَّرت المملكة الشمالية لقرنين تقريباً، بين 928 ق.م. وحتى 722 ق.م، فعن أي إسرائيل يجري الحديث إذن؟ أعن إسرائيل الحالية أم القديمة التوراتية؟ وما علاقة إسرائيل الحالية أو حتى القديمة بالعصر البرونزي المبكر، إذا كان أول ذكر للعبرانيين أو من يحملون اسماً قريباً منهم (الخابيرو - العابيرو) ظهر بعد هذا التأريخ بأكثر من ألفي عام وباتفاق علماء الاناسة والآثار استناداً إلى رسائل تل العمارنة التي أفادت بأنّ قبائل الخابيرو قد احتلت مدينة شكيم عام 1360 ق م وليس قبل 3500 ق.م؟. وتضيف إميلي بيشوف: «ما يثير الاهتمام في هذه البوابة هو أنها بنيت جزئياً من طوب اللبن وجزئياً من أحجار متجانسة، وهذه الأحجار أكبر مني، والعملية تطلبت جلب المواد من مسافة بعيدة، فضلاً عن تصنيع مئات أو آلاف الطوب اللبن. وأن نظام التحصين دليل على التنظيم الاجتماعي الذي يمثل بداية التحضر».

إنَّ مَن يشاهد صورة الموقع المرفقة بالتقرير لا يرى بوابة حجرية ضخمة ولا أسواراً ولا مدينة أو مستوطنة متحضرة. ثمة ركام فوضوي من أحجار بعضها ضخم وأخرى صغيرة ومبعثرة، ربما باستثناء بقايا حائط من أحجار مرتبة بشكل بدائي قد لا يزيد طوله على مترين أو ثلاثة. الباحث في «سلطة الآثار الإسرائيلية» باسترناك، تغزل بهذه الأحجار قائلاً: «من المحتمل أن جميع المارة، سواء كانوا تجاراً أو أعداء، الذين أرادوا دخول المدينة، كان عليهم المرور عبر هذه البوابة الرائعة ». ويضيف: «لم تدافع البوابة عن المستعمرة فقط، بل نقلت أيضاً رسالة مفادها أن المرء يدخل إلى مستعمرة قوية ومهمة، وكانت منظمة تنظيماً جيداً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً». أما هذا الكلام «السياحي»، فمثير للضحك حقاً. والأكيد أنّنا لو سألنا باسترناك عن أي مدينة أو مستعمرة يتحدث، وهل يعرف اسمها وهل لديه دليل على وجودها غير هذه الأحجار، لحارَ جواباً!

قانون هليفي

تأريخياً، شعر مؤسسو الكيان والحركة الصهيونية المعاصرة التي بدأت كحركة مسيحانية «بروتستاندية » عارضتها غالبية يهودية، بأن مشروعهم يفتقد إلى التوازن والعمق التأريخي المطلوب، حتى بعدما نجحوا بدعم غربي واسع النطاق وأقاموا كيانهم طالما بقيت منطقة الضفة الغربية ـ التي ما زالوا يسمونها في خرائطهم ووثائقهم «يهوذا والسامرة» ـ تحت السيطرة السكانية والإدارية منزوعة السيادة للفلسطينيين. ويبدو أن الصهاينة الدينيين المتشددين المشاركين في التحالف الحاكم يحاولون حسم هذا الأمر عبر مفاقمة الاستيطان في الضفة وشن حملة تهجير، وأخيراً الاستيلاء على القاعدة المادية والعلمية للتراث الحضاري الفلسطيني القديم في الضفة عبر تشريع قانون جديد.

> رد «الوزير النووي » إلياهو قائلاً إنّ «أرض إسرائيل تعود إلى الشعب اليهودي ولا توجد أي حقوق قومية لأي شعب آخر»

إلى الكنيست يهدف إلى الاستيلاء على آثار الضفة الغربية، وقبل ذلك نتوقف عند هذين الاكتشافين:

من يشاهد صورة «بوابة إسرائيل»، لا يرى بوابة حجرية ضخمة ولا أسواراً ولا مدينة أو مستوطنة متحضرة

ففي شهر تموز (يوليو) الماضي، أعلن عضو الكنيست عن الليكود عميت هليفي أنه حصل على دعم الحكومة لتقديم مشروع قانون يحمل اسمه ويقضي بضم الآثار القديمة في الضفة الغربية قانونياً وفعلياً لـ «سلطة الآثار الإسرائيلية». وبموجب مشروع القانون الجديد، فإنَّ السلطات الآثارية الإسرائيلية الرسمية ستعمل في الضفة الغربية مثلما تعمل في أراضي الكيان، وستطبق القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية. وهذا يعني أنّ وزير «التراث» الإسرائيلي المتطرف -الذي دعا علناً إلى إبادة الفلسطينيين بإلقاء قنبلة نووية على غزة - عميحاي إلياهو سيتمكن من ممارسة صلاحياته كوزير في ما يسمونها «إسرائيل الكبرى» أي على جميع الأراضي الفلسطينية!

سيعتبر مشروع القانون المزمع إقراره انجازاً للحملة الكبيرة التي تطلقها جمعيات اليمين في السنوات الاخيرة حول المواقع الأثرية في الضفة الغربية. لكن صاحب المشروع هليفي لم يتشاور مع الوزير إلياهو، ولا مع «سلطة الآثار» ولا مع «أكاديمية العلوم» أو مع «مجلس الآثار».

ينطلق رفض «أكاديمية العلوم» لمشروع القانون من اعتبارات علمية منها «أنّ الآثار وتراث فلسطين ليسا محصورين بالآثار اليهودية إنْ وجدت بل يمتدان عميقاً في التاريخ قبل ظهور العبرانيين أو اليهود بآلاف السنوات، وهذه الآثار ليست ملكاً لعرق أو دين معين، بل هي ملك للإنسانية جمعاء كسائر الآثار في العالم».

كما عارض مدير عام «سلطة الآثار» إيلي ايسكوزيدو المشروع لأسباب إدارية ولأن أحداً لم يتشاور معه، وربما لأنه لا يريد لليكودي هليفي أن ينفرد بهذا «الإنجاز».

أما رئيس «مجلس الآثار» غاي شتيفل، كما كتب نير حسون في صحيفة «هآرتس»، فقد كان أكثر وضوحاً وانسجاماً مع رأي بعض العلماء والباحثين الإسرائيليين المهنيين والمنصفين، فكتب في رسالته إلى الوزير إلياهو: «بصفتي ممثل إسرائيل في مجلس الآثار الأوروبي، فإنه يمكنني القول إن مجرد طرح مشروع القانون، وليس أقل من ذلك إذا تمت المصادقة عليه، ستكون له موجات ارتداد وسيتسبب في أضرار دولية لا يمكن تقديرها». وأضاف شتيفل: «وبدلاً من التفاخر بأننا نحافظ على الماضي المجيد لتاريخ هذه البلاد الرائعة، بدءاً من فترة ما قبل التاريخ وحتى الآن، فإن مشروع القانون الذي يوجد أمامنا يسعى إلى تقويض أسس الآثار والتراث التي من المهم التأكيد على أنها لنا جميعاً. الحديث هنا لا يدور فقط عن الآثار اليهودية، كما تم الادعاء، بل يدور عن الجشع لحيازة أشياء تمثل تراثاً عالمياً متعدد الثقافات، وهي للبشرية كلها». وفق أقوال شتيفل، فإن القانون سيؤدي إلى إبعاد إسرائيل عن الأبحاث وصناديق الأبحاث الأوروبية وعن العضوية في منظمات مهنية وهيئات تحرير ومجلات وما شابه.

أما رد «الوزير النووي » إلياهو على رسالة شتيفل، فقد جاء متعجرفاً وعنيفاً خلاصته أنّ الرسالة مليئة بالأكاذيب وأنّ «أرض إسرائيل تعود إلى الشعب اليهودي ولا توجد أي حقوق قومية لأي شعب آخر».

* كاتب عراقي

بريد «القاهرة»

«أحلام» رشيد مشهراوي... من المخيّم إلى ما بعد حيفا!

القاهرة ــ وسام كنعان

في العام الماضي، أجّل «مهرجان القاهرة السينمائي» دورته الخامسة والأربعين، تضامناً مع ما يحدث في قطاع غزّة من إبادة صهيونية. لكنّ الدورة انعقدت هذا العام في الموعد المحدد ما بين 13 حتى 23 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي في دار الأوبرا في القاهرة، لتدشّن فرقة «وطن للفنون»، الآتية من غزة، احتفال الافتتاح برقصة فلسطينية على أنغام تراث الأرض المحتلة. تلفّحت الفرقة بالكوفيات بينما تزيّنت صدور الجمهور بعلم فلسطين الذي وزّعته لجان المهرجان على جميع الضيوف. وقال رئيس المهرجان الممثل حسين فهمي في كلمته: «كانت وما زالت القضية الفلسطينية هي قضية مصر لأنها تمثل العدل والكرامة، ومن مكاني هنا أعرب عن تضامني مع أشقائنا في فلسطين وغزة، ولن ننسى إخوتنا في لبنان الذي يعاني منذ سنوات وهو في اختبار صعب، ونحن نتضامن مع شعبه».

وكان لافتاً مقاطعة المهرجان المصري الأعرق لجميع الرعاة الاقتصاديين الذين يدعمون الكيان الصهيوني، فيما كان أفضل خيار للافتتاح الفيلم الفلسطيني «أحلام عابرة» للمهرج رشيد مشهراوي. مَن لا يعرف السينمائي الفلسطيني الأبرز من بين أبناء جيله، فقد ولد عام 1962 في مخيم الشاطئ في غزّة، ثم بدأ مشواره في مطلع ثمانينيات القرن الماضي مع فيلم تسجيلي أول بعنوان «الشركاء» لتمرّ خمسة أعوام كاملة حتى يتمكن من إنجاز فيلمه الثاني «جواز السفر». بعدها، صار الرحالة الفلسطيني حاضراً في أهم المحافل السينمائية العالمية. لعلّ أحد أهم أفلامه كان عام 2005 بعنوان «انتظار» (2005)، السمة التي لازمت حياته منذ الولادة، بعدما انتقلت إليه من عائلته التي هجّرت عن أرضها في يافا عام 1948 وهي تعتقد أنّ إقامتها خارج الوطن لن تزيد على أسبوعين. لكنّ الإقامة الموقتة صارت عنواناً دائماً، ومرّ العمر ولم ترجع فلسطين بعد!

«افتتح فيلم «أحلام عابرة» الفلسطيني «مهرجان القاهرة السينمائي

على أي حال، لا يتضمن «أحلام عابرة» (بطولة أشرف برهوم واميليا المصو وعادل أبو عياش) رسائل مباشرة وآراء حادة، إنما سينسحب نحو مطرح أكثر سينمائية وشاعريةً وسينفرد بالشيفرة الآسرة التي تقول: يمكنك أن تضمّن أكثر المفاهيم عمقاً وغالبية القضايا تعقيداً في طرح بسيط وسلس وفرجة حيوية ممتعة! هذا بالضبط ما يقترحه البناء الحكائي لفيلم «أحلام عابرة» الذي ينطلق من قصة سامي البالغ 12 عاماً، الذي يقرر السفر من مخيّم قلنديا حيث يعيش مع أمّه، إلى بيت لحم ليقابل خاله هناك ويبحث معه عن الحمامة التي أهداه إياها قبل أسبوعين وتعلّق بها كثيراً، لكنها طارت وحتماً عادت إلى موطنها الأصلي!

في البداية، يمنع حاجز الاحتلال الميكروباص الذي يقلّ سامي من الدخول، فيجرّب الطفل العبور وحده، ليجابه بفوهات البنادق، فتسلك القافلة درباً آخر، ليصل الطفل إلى دكان خاله. المهم يبدو الخال قريباً جداً من الطفل، ويحمّل نفسه مسؤولية اعتقال والده الذي وقف في وجه الاحتلال عندما قرر تحويل أرضه إلى مستوطنة. وكان الخال مسؤولاً عن تهريبه عندما كان الصهاينة يلاحقونه، إلى أن تأخر ذات مرّة لعدة دقائق كانت كفيلة بالقبض على الرجل. يسأل الخال شريكه في الشغل عن الحمامة، فيقول له إنّه جاء بها من القدس القديمة. يقرّر الخال التوجّه إليه مع ابنته وسامي، فتتعرض المجموعة لمضايقات هائلة عند حاجز الاحتلال تتجاوزه بصعوبة من دون أن يتمكّن الطفل من العثور على ضالته، لأنّ الحمامة لم تعد إلى القدس القديمة، بل إنّها غالباً طارت لصاحبتها الأصلية في حيفا! يصاب الطفل بالخيبة فيعده خاله بأن يسافر يوماً إلى حيفا ليستعيد له طائره، من دون أن يعجبه ذلك، ثم يرضخ لرجاءات ابنته بأن يسافروا فوراً إلى حيفا وهذا ما يحصل. يصل الجميع إلى بيت أم وليد في حيفا لكنها لم تكن موجودة، بل سيطر المستوطنون على البيت! تخضع العائلة المحتلة لطلبات الرجل بأن يتفقدوا حظيرة الحمام على السطوح من دون فائدة لتعود الرحلة خالية الوفاض بعد اعترافات الطفل بأنه تعلق بالحمامة التي أراد أن يدربها على إيصال الرسائل وتمنى لها أن توصل رسائله لأبيه في المعتقل.

في فيلم الطريق هذا الشاعري والمليء بالرموز، استخدم مشهراوي براعته بعين راصدة ومدركة وحساسة، ليريك شيئاً من واقع فلسطين المحتلة وتفاصيلها ويومياتها في ظلّ الاحتلال ولو أنّ الأخير بدا في خلفية الأحداث. وارتكز إلى فكرة واقعية تقول إن الصهيوني موجود على الحاجز، وفي الأسواق، وبين المدن، وفي كل مكامن القوة وهو مدجّج بسلاحه، فيما مستوطنوه يسكنون بيوتنا بعد احتلالها، وفي كل مستوطنة، هناك قلب فلسطيني معلق بأرضه ينبض على شكل قنبلة موقوتة يمكن لها أن تمحي أثر المستعمر في لحظة واحدة! هكذا، يمكن للمشاهد حسن النية أن يتلقف رسائل الفيلم الذي يكتنز على قاعدة ذهبية في تضمين البساطة أعلى درجات العمق!

مرآة الغرب

إيلون ماسك يرمي شباكه في... الشرق!

عقد ماسك لقاء مع السفير الإيراني أمير سعيد إيرواني في موقع سرّي في نيويورك

علي عواد

التقى الملياردير التكنولوجي والمستشار البارز للرئيس المنتخب دونالد ترامب، إيلون ماسك، بالسفير الإيراني لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني في جلسة سرية يوم الاثنين الماضي لمناقشة تخفيف التوترات بين طهران وواشنطن. وبحسب مسؤولين إيرانيين، استمر الاجتماع لأكثر من ساعة وتناول سبل تهدئة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. وُصف اللقاء، الذي عُقد في موقع سرّي في مدينة نيويورك، من قبل المسؤولين الإيرانيين بأنه «إيجابي» وخطوة لتعزيز الحوار. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ماسك نفسه هو الذي بادر بالدعوة إلى هذا الاجتماع، وفقاً لما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز».

كما أشار وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في تغريدة حديثة إلى أن «الخلافات يمكن حلها عبر التعاون والحوار»، مؤكداً على أنّ إيران «لم تترك طاولة المفاوضات بشأن برنامجها النووي السلمي». يذكر أن ترامب كان قد انسحب من الاتفاق النووي الإيراني في مدة رئاسته الأولى وفرض عقوبات اقتصادية مشددة على طهران. وأوضح المسؤولون الإيرانيون أنّ الاجتماع كان بمثابة وسيلة ملائمة، سمحت لطهران بالتواصل بشكل غير مباشر مع إدارة ترامب المقبلة من دون التعامل مباشرة مع المسؤولين الأميركيين. وتعكس هذه المناورة نهج إيران الحذر في التعامل مع رئاسة ترامب، بالنظر إلى التاريخ الحافل بالعقوبات، والاغتيالات، وانعدام الثقة المتبادل. في سياق اللقاء مع ماسك، فهو يُعد من أبرز الشخصيات المحورية في الفريق الذي يجهزه ترامب لعملية انتقاله إلى البيت الأبيض، المقررة بعد تنصيبه رسمياً في 20 كانون الثاني (يناير) المقبل. وقد لعب ماسك دوراً حاسماً في كل شيء، بدءاً من قرارات التوظيف وصولاً إلى المكالمات الدولية، ولا سيما المكالمة الأخيرة مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. وحظيت مساهماته التكنولوجية، بما في ذلك دعم الاتصالات في أوكرانيا عبر مشروع «ستارلينك» الذي زوّد القوات العسكرية الأوكرانية بالإنترنت الفضائي في الحرب ضد روسيا، بإشادة واسعة. كما من المقرر أن يتولى ماسك منصباً رسمياً في الإدارة الأميركية الجديدة بصفته مديراً مشاركاً لوكالة حكومية جديدة تُعنى بالكفاءة. لكن الأحاديث حول اللقاء الذي أثار الاستغراب، وخصوصاً على منصة إكس الاجتماعي التي يملكها ماسك، إذ أعادت التذكير بمنشوراته المثيرة للجدل، بما في ذلك تغريدته الشهيرة عام 2020: «سننفذ انقلاباً وقتما نريد! تعامل مع الأمر»، وقد جاءت التغريدة رداً على الإطاحة برئيس بوليفيا السابق، إيفو موراليس، الذي أراد تأميم ثروة بلاده من الليثيوم، العنصر الأساسي في بطاريات السيارات الكهربائية، التي تعد «تسلا» التابعة لماسك، إحدى أكبر الشركات المصنّعة لها. تصرفات ماسك ومنشوراته اليومية التي تميل إلى اليمين، تعكس صورة رجل يتمتع بنفوذ هائل، ولكن بوصلته الأخلاقية وحكمه الدبلوماسي ما زالا موضع شك كبير. يثير استعداد ماسك للانخراط في مشهد سياسي حساس مماثل تساؤلات حول أولوياته وموثوقيته. فهل يتصرف بمنزلة وسيط حقيقي، أم أن هذه خطوة أخرى تخدم أهدافاً شخصية؟ يتفق المحللون على أن تصرفات ماسك غير المتوقعة، إلى جانب مصالحه الشخصية والتجارية الواسعة، تجعله فاعلاً غير موثوق به على المسرح الجيوسياسي. وقد يُفهم اجتماعه مع إيران بمثابة خطوة جريئة نحو الدبلوماسية، أو محاولة لتعزيز مصالحه وتوسيع نفوذه العالمي.

ومع متابعة العالم لهذه المرحلة الجديدة من العلاقات الأميركية-الإيرانية، يظل أمر واحد واضحاً: الثقة بماسك في هذه المفاوضات الحساسة مغامرة، والتاريخ أثبت أن وعوده، مثل تغريداته، ليست دائماً موضع ثقة.

على هامش «الطوفان»

حرب باردة بين mtv و«الجديد»

بعد سجالهما المحتدّ حول ملفّ الكهرباء قبل تصعيد الاحتلال الصهيوني عدوانه على لبنان منذ أيلول (سبتمبر) الماضي، هدأت جبهة mtv - «الجديد» تماشياً مع أولويّات العدوان. غير أنّ ذلك لم يعنِ أنّ كلّ شيء على ما يرام. فاستمرّ السجال بين الخصمتَين على شكل حرب باردة، عبر فصل جديد من المنافسة القديمة بينهما. منذ تصعيد العدوان، وفيما أرجعت LBCI توقيت نشرتها الليلية من الحادية عشرة والنصف مساءً إلى الحادية عشرة، لوحظ أنّ قناة «الجديد» قدّمت نشرتها من الحادية عشرة والنصف مساءً إلى الثانية عشرة منتصف الليل، وهو التوقيت ذاته الذي تعتمده mtv منذ زمن، ولو أنّ الحجّة المعلنة هي إعطاء المزيد من الوقت لبرنامج «عدوان أيلول» اليومي على «الجديد». لكن أتى مساء أوّل من أمس الخميس، ليضيف مزيداً من اليقين على الشكّ، إذ استمرّ برنامج «صار الوقت» الذي يقدّمه مارسيل غانم حتّى قرابة ربع ساعة بعد منتصف الليل، فاستمرّ بذلك برنامج «عدوان أيلول» حتّى الوقت عينه، وانتهى بعد دقيقة فقط من نهاية «صار الوقت». ما سبق ليس المرّة الأولى التي يعود فيها سجال القناتَين إلى الواجهة بعد تصعيد العدوان، إذ سبق أن وُجّهت انتقادات عبر «الجديد» لصحافيّي mtv ممّن حرّضوا على استهداف العدوّ للمدنيّين والمسعفين والمناطق السكنية. من جهة أخرى، يرى كثير من اللبنانيّين أنّه رغم تمايز القناتَين الآني من حيث الموقف من العدوان والمقاومة، إلّا أنّه لا يعدو كونه «وهم الاختلاف» بين «وجهَين لعملة واحدة».

فندق إيطالي يقاطع الإسرائيليين

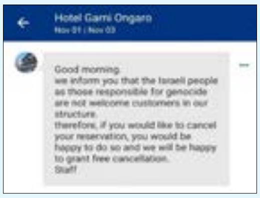

«صباح الخير. نود إبلاغكم أنّه باعتبار الإسرائيليين مسؤولين عن الإبادة الجماعيّة، فإنّهم زبائن غير مرحب بهم في فندقنا. لذا، إذا رغبتم في إلغاء حجزكم، سيسعدنا القيام بذلك، ومن دواعي سرورنا إتمام ذلك ومنحكم إلغاءً مجانياً». هكذا جاء الرد الذي أرسله طاقم فندق «غارني أونغارو» الإيطالي، بعد تلقيه حجزاً من زبائن «إسرائيليين». الفندق، وهو من فئة الثلاث نجوم ويقع في شمال إيطاليا، رفض حجزاً قامت به مجموعة من الشباب «الإسرائيليين»، مؤكداً على أنّ المستوطنين الإسرائيليين مسؤولون عن الإبادة الجماعية. وكانت قد حجزت المجموعة عبر خدمة الحجز عبر الإنترنت، وعندما تأكّد الفندق من «جنسيّة» الزبائن، لم يتردد في بعث رسالة لهم يبلغهم فيها بأنّه غير مرحّب بهم في الفندق.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة اخبار بيروت
رئيس التحرير: ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: أمل الأندري، محمد وهبة، وليد شرارة، دعاء سويدان، جمال غصن، حسين سمور
المدير الفني: صلاح الموسى
المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews
الإعلانات: الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع: شركة الأوائل 03 / 828381 ـ 01 /666314ـ15
الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com